مصر بين الإصلاح وبدائله: الواقع والمستقبل

مقدمة

في ضوء تزايد الاهتمام بموضوع الإصلاح في مصر على الصعيدين الرسمي والشعبي؛ فإن الهدف من هذه الدراسة الموجزة هو رصد وتحليل وتقييم الوضع الراهن، والآفاق المستقبلية للإصلاح؛ وذلك على مستويين: **أولهما**- النظر في متطلبات وسبل وشروط تحقيق إصلاح حقيقي وجدي، يخرج البلاد من المأزق الراهن، ويضعها على الطريق الحقيقي للتقدم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي. **وثانيهما**- النظر في البدائل المحتملة للتعثر في إنجاز الإصلاح الحقيقي؛ بسبب فشل الدولة والمجتمع في إنضاج شروطه ومتطلباته، أو بسبب الالتفاف عليه من قبل السلطة الحاكمة، والقوى المستفيدة من استمرار الأوضاع الراهنة، بحيث يتم تفريغه من مضمونه الحقيقي، وجعله إصلاحًا مغشوشًا، هدفه تعزيز قدرة النظام الحاكم على الاستمرار، وليس تعزيز قدرة الدولة والمجتمع على مواجهة المشكلات الحادة والمزمنة التي تعيشها البلاد.

ويُلاحظ أن الكلام عن الإصلاح في مصر كثير، سواء من قبل السلطة أو من قبل قوى وأحزاب المعارضة، إلا أن الفعل قليل. وهذا يعبر عن واحدة من المشكلات البنائية التي تعاني منها الحياة السياسية في مصر؛ وهي مشكلة الفجوة بين القول والفعل، الأمر الذي جعل الخطاب الرسمي يفتقر إلى المصداقية، خاصة وأن الإفراط في تقديم الوعود، وبيع الأحلام للمواطنين، وتضخيم الإنجازات؛ أصبح من الملامح البارزة لعمل وأداء السلطة التنفيذية. وتكفي في هذا المقام الإشارة إلى مثالين: **أولهما**- إنه على الرغم من أن حماية الفقراء ومحدودي الدخل شكلت بندًا رئيسيًا في الخطاب السياسي الرسمي منذ أكثر من عقدين من الزمان، وهو ما يظهر بوضوح في خطب وتصريحات رئيس الجمهورية، وخطابات تكليف تشكيل الوزارات الجديدة، وبيانات الحكومة التي تعرضها على مجلس الشعب؛ إلا أن الذي حدث على أرض الواقع ليس هو حماية الفقراء ومحدودي الدخل، بل إنهم تحملوا من الناحية العملية الجانب الأكبر من الثمن الاجتماعي والاقتصادي لسياسات الإصلاح الاقتصادي المعروفة بسياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي، باعتبارهم الأكثر معاناة من الآثار السلبية لهذه السياسات، والمتمثلة في التضخم، والارتفاع الكبير في معدلات الأسعار، وزيادة نسب البطالة، وتقليص الدعم للسلع والخدمات الأساسية ... إلخ. وأكثر من هذا فإن أوضاع الطبقة الوسطى اتجهت في ظل هذه السياسات نحو مزيد من التدهور؛ الأمر الذي أدى إلى تآكلها وتراجع دورها[1]. **وثانيهما**- إنه على الرغم من كثرة الوعود التي صدرت عن رموز السلطة -على مستويات مختلفة – قبيل الانتخابات التشريعية التي أُجريت في عام ٢٠٠٥، بشأن الالتزام بأن تكون الانتخابات نزيهة وشفافة؛ إلا أن ما حدث على أرض الواقع جاء ليؤكد على أن الحكومة لم تكن جادة في وعودها؛ حيث شهدت الانتخابات مجموعة من الظواهر السلبية التي شوهتها، مما أساء كثيرًا إلى سمعة الدولة المصرية. ومن هذه الظواهر: أحداث العنف والبلطجة، وشراء الأصوات، وقيام قوات الأمن بعرقلة وصول الناخبين إلى اللجان الانتخابية في عديد من الدوائر[2].

ونظرًا لغياب أو ضعف مصداقية الخطاب السياسي الرسمي، وتآكل قدرات أجهزة الدولة ومؤسساتها، ووجود قوى وجماعات مضادة للإصلاح الحقيقي؛ فإن هناك هواجس حقيقية بشأن مستقبل الإصلاح في مصر، ولذا فإن التفكير في البدائل المحتملة للإصلاح الحقيقي، والتذكير بعواقبها الوخيمة؛ إنما يشكل عاملاً مهمًا قد يدفع في اتجاه تبني سياسات

إصلاحية جدية، تجنب الدولة والمجتمع مخاطر الانزلاق إلى البدائل الأسوأ، والتي يُعد بعضها كارثيًا بكل معنى الكلمة.

وفي ضوء ما سبق؛ فإن الدراسة سوف تتناول النقاط التالية:

أولاً– في الأسباب التي دفعت بملف الإصلاح إلى الواجهة: الضغوط الداخلية والخارجية.

ثانيًا– في نقد الخطاب الرسمي للإصلاح: غياب الرؤية الشاملة وانعدم المصداقية.

ثالثًا– في حصاد عملية الإصلاح: كلام كثير وفعل قليل.

رابعًا– في معوقات الإصلاح.

خامسًا– في بدائل الإصلاح.

خاتمة– في شروط الإصلاح الحقيقي ومتطلباته.

وتعرض الدراسة لكل من العناصر السابقة بقليل من التفصيل.

أولاً– في الأسباب التي دفعت بملف الإصلاح إلى الواجهة: الضغوط الداخلية والخارجية:

على الرغم من أن المطالبة بالإصلاح ليست جديدة على الساحة المصرية؛ حيث طُرحت مطالب بالإصلاح من قبل بعض الأحزاب والقوى السياسية، وبعض تنظيمات المجتمع المدني، وكذلك من قبل بعض الباحثين والمثقفين منذ سبعينيات القرن العشرين، إلا أن موضوع الإصلاح أُثير بقوة غير مسبوقة –سواء في مصر أو في كثير من الدول العربية والإسلامية– في أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر، وما ترتب عليها من تداعيات، كان من أهمها حدوث تحول واضح في توجهات وسياسات الولايات المتحدة الأمريكية تجاه قضية الإصلاح في العالمين العربي والإسلامي، وبخاصة فيما يتعلق بالإصلاح السياسي والتعليمي والديني. وبغض النظر عن حسابات واشنطن بهذا الخصوص، وبغض النظر كذلك عن مدى صدقيتها وقناعتها بأهمية إنجاز تحول ديمقراطي حقيقي في مصر وغيرها من الدول العربية، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية كثيرًا ما وجهت انتقادات ومارست ضغوطًا على النظام المصري خلال السنوات الأخيرة، على خلفية قضايا وممارسات تتعلق بالديمقراطية وحقوق الإنسان، كما أن الإعلام الأمريكي دأب على شن حملات من آن لآخر ضد السلطات المصرية؛ بسبب ما اعتبره انتهاكات لحقوق الإنسان، وبخاصة حقوق الأقباط. ولم يقف الأمر عند حد ممارسة الضغوط وتوجيه الانتقادات، بل راحت الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول الكبرى (مجموعة دول الثماني) تطرح مبادرات للإصلاح في المنطقة[٣].

وبالإضافة إلى ما سبق؛ فإن هناك عوامل خارجية أخرى أسهمت في الدفع بقضية الإصلاح إلى الواجهة في مصر وغيرها من الدول العربية، ومن هذه العوامل: تنامي دور منظمات التمويل الدولية؛ حيث أصبحت تطالب الدول التي تلجأ إليها للحصول على مساعدات وتسهيلات اقتصادية باتخاذ خطوات جدية على طريق الإصلاح الاقتصادي والمالي، كما أن الثورة الهائلة في مجالات المعلومات والاتصالات، والتي أنهت احتكار النظم الحاكمة لمصادر المعلومات، وقلصت من قدرتها على التحكم في التدفق الإعلامي والمعلوماتي القادم من خارج الحدود، تعتبر من العوامل المهمة بهذا الخصوص؛ حيث لم يعد بمقدور النظم الحاكمة إخفاء ممارساتها التسلطية، أو تقديم صور دعائية غير حقيقية عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الداخل. كما لا يمكن إغفال دور ما يُعرف بـ"منظمات المجتمع المدني العالمي"، وبخاصة تلك المعنية بقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم الرشيد والشفافية، والذي تصاعد خلال السنوات الأخيرة، بشأن طرح قضايا الإصلاح، سواء في مصر أو غيرها من الدول العربية[٤].

وعلى الرغم من الدور الذي لعبته بعض العوامل الخارجية في طرح وإثارة قضية الإصلاح في مصر في أعقاب هجمات سبتمبر، إلا أن الدور الأهم بهذا الخصوص ارتبط في الأساس بعوامل وقوى داخلية، استفادت بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة من الزخم الذي أفرزته المتغيرات والتحولات العالمية سالفة

الذكر؛ حيث تصادف في لحظة تاريخية معينة أن قوى ومنظمات خارجية بدأت تمارس ضغوطًا على النظام المصري، وتطرح مطالب سبق وأن طرحتها أحزاب ومنظمات مجتمع مدني ومنتديات مثقفين منذ سنوات، مما أعطى دعمًا للقوى والعناصر الداخلية، التي ظلت السلطة تتجاهل مطالبها أو تلتف عليها لسنوات؛ وهو الأمر الذي جعل الإصلاح حديث الساعة في مصر. ويمكن بلورة أهم العوامل الداخلية التي أسهمت في طرح قضية الإصلاح بقوة فيما يلي:

١. تنامي شعور عام لدى غالبية الشعب المصري بمدى عمق الأزمة التي تمسك بتلابيب الدولة والمجتمع في مصر؛ وهي أزمة بنيوية تجد تجلياتها في حالة التراجع والتدهور العام التي تشمل كثيرًا من المجالات والقطاعات الحيوية؛ مثل الحياة السياسية، والاقتصاد، والصحة، والتعليم، والإسكان، والرياضة، والثقافة، والفن، والبحث العلمي. ونظرًا لكثرة المشكلات والأزمات الداخلية التي تعاني منها مصر؛ فقد ترتب على ذلك حدوث تآكل مضطرد في دورها الخارجي على الصعيدين الإقليمي والدولي. وأمام هذا الواقع الأليم الذي يكابده المصريون بشكل يومي، والذي لم تفلح الخطب الرنانة ولا البيانات المنمقة ولا الأرقام والتصريحات الرسمية الخادعة في إخفاء حقائقه عن الناس؛ فإن مصر تقف اليوم عند مفترق طرق خطير، فإما الإصلاح الحقيقي والجدي وإما الاندفاع نحو المجهول.

٢. ظهور بعض التجمعات والحركات الاجتماعية والسياسية التي تطالب بالإصلاح؛ ففي أعقاب ظهور الحركة المصرية من أجل التغيير "كفاية" في أواخر عام ٢٠٠٤، توالى ظهور العديد من الحركات والتجمعات التي شكل الإصلاح بمعناه الشامل مطلبها الرئيسي. ولا شك في أن ظهور مثل هذه الكيانات الجديدة إنما جاء في جانب منه كنتيجة لضعف وهشاشة الأحزاب السياسية، فرغم وجود ٢١ حزبًا سياسيًا على الساحة المصرية، إلا أن بعضها مجمد، وبعضها الآخر يواجه مشكلات داخلية حادة، بل إن أحزابًا كثيرة غير معروفة للمصريين لأنها أقرب إلى الدكاكين. وبغض النظر عن حجم التأييد الاجتماعي الذي تحظى به الحركات والتجمعات الجديدة، وبغض النظر كذلك عن قدراتها التنظيمية، وما تطرحه من برامج، إلا أن أنشطة بعض هذه التجمعات، وبخاصة التظاهرات السلمية التي دأبت حركة "كفاية" على تنظيمها قد حركت بدرجة ما حالة الركود السياسي الذي عاشتها مصر لسنوات؛ حيث لأول مرة بدأ المصريون في تاريخهم المعاصر يسمعون انتقادات ومطالب علنية تطال رئيس الدولة؛ حيث تقول "لا للتمديد"، و"لا للتوريث"، "وكفاية فسادًا"، "وكفاية استبدادًا" ... إلخ. وهذا التطور مع رمزيته فقد نزع هالة القداسة التي كانت تحيط بمنصب رئيس الجمهورية في مصر، خاصة وأن هذه التظاهرات قد حظيت وتحظى بتغطية إعلامية واسعة على الصعيدين الداخلي والخارجي. وعندما قامت قوات الأمن بالتصدي بشكل خشن لبعض تظاهرات حركة "كفاية" تعرضت لانتقادات دولية حادة؛ مما جعلها تغير مسلكها في التعامل مع هذه التظاهرات طالما استمرت محافظة على طابعها السلمي(٥). كما أن جماعة الإخوان المسلمين اتجهت منذ أواخر عام ٢٠٠٤ إلى تأكيد حضورها السياسي، من خلال تنظيم تظاهرات احتجاجية للمطالبة بالإصلاح وبخاصة في المجال السياسي، وعلى خلفية هذا الوضع، وخشية من اتساع نطاق هذه التظاهرات على نحو يجعل من الصعب التحكم فيها؛ فقد بادر النظام باتخاذ خطوات إصلاحية لاحتواء هذه المطالب الداخلية المتصاعدة.

٣. على الرغم عن كل ما يُقال عن ضعف وهشاشة تنظيمات المجتمع المدني في مصر، إلا أن السنوات الأخيرة شهدت ظهور العديد من المنظمات الحقوقية والجمعيات الأهلية والمراكز البحثية المعنية بحقوق الإنسان، ورغم أن بعضها هو مجرد دكاكين هدف القائمين عليها هو الارتزاق من خلال الحصول على تمويل خارجي، إلا أن هناك منظمات حقوقية بدأت تلعب دورًا مهمًا في تسليط الضوء على أوضاع حقوق الإنسان في مصر، وفضح الانتهاكات بهذا الخصوص، من خلال إصدار البيانات والتقارير، والتحدث لوسائل الإعلام، وتنظيم المؤتمرات

والدورات التدريبية، ونشر ثقافة حقوق الإنسان. وقد كان لهذه المنظمات دور بارز في مراقبة الانتخابات التشريعية التي شهدتها مصر خلال شهري نوفمبر وديسمبر عام ٢٠٠٥[٦].

٤. إن تنامي الدور السياسي للقضاء المصري أسهم ولو بشكل غير مباشر في طرح قضية الإصلاح السياسي؛ حيث لعب القضاء دورًا مهمًا في تشكيل خارطة النظام الحزبي التعددي، فبغض النظر عن مدى فاعلية الأحزاب القائمة في واقع الممارسة السياسية، إلا أن الغالبية العظمى منها ظهرت إلى حيز الوجود، واكتسبت المشروعية القانونية من خلال أحكام قضائية، وذلك بعد أن رفضت لجنة شئون الأحزاب الترخيص لها، لدرجة أن البعض يطلق عليها تندرًا لجنة منع قيام الأحزاب. كما أن المحكمة الدستورية العليا أصدرت العديد من الأحكام بشأن عدم دستورية بعض النصوص في عدد من القوانين المنظمة للحياة السياسية، مما أدى إلى تعديلها ومراجعتها. وبالإضافة إلى ذلك فإن دور القضاء في الإشراف على الانتخابات وبخاصة الانتخابات التشريعية التي أُجريت خلال نوفمبر وديسمبر ٢٠٠٥ يُعتبر من العوامل المهمة التي دفعت بقضية الإصلاح السياسي إلى الواجهة؛ حيث إن المشكلات والخروقات التي شهدتها الانتخابات، والتي تم تغطيتها إعلاميًا على نطاق واسع، قد دفعت القضاة إلى طرح مطالب عامة تتعلق بالإصلاح السياسي، وبخاصة فيما يتعلق بترسيخ الاستقلال الحقيقي للقضاء، من خلال إصدار قانون السلطة القضائية الذي وافق عليه نادي قضاة مصر وليس القانون الذي تقدمت به الحكومة، وتمكين القضاء من الإشراف الكامل والحقيقي على الانتخابات بمختلف مراحلها بدءًا من إعداد الجداول الانتخابية وانتهاءً بإعلان النتائج، وكفالة الحقوق والحريات العامة .... إلخ[٧].

وفي ضوء ما سبق يمكن القول: إن تحولات البيئة الخارجية، وتنامي الانتقادات والضغوط التي بدأ النظام المصري يتعرض لها من آن لآخر من قبل بعض الأطراف الخارجية، وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وتزايد المطالب والضغوط الداخلية بالإصلاح قد دفعت جميعها النظام السياسي المصري إلى إصدار وثائق إصلاحية، واتخاذ خطوات على طريق الإصلاح؛ وذلك بغرض تفادي الانتقادات والضغوط الخارجية، واحتواء المطالب الداخلية. كما قامت أحزاب وقوى سياسية مثل حزب التجمع وجماعة الإخوان المسلمين بإصدار مبادرات إصلاحية. وكل ذلك وغيره دفع بقضية الإصلاح إلى الواجهة، بل وجعلها محور البرامج الانتخابية وعمليات الدعاية التي ارتبطت بالانتخابات الرئاسية والتشريعية التي شهدتها مصر خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٥.

ثانيًا– في نقد الخطاب الرسمي للإصلاح: غياب الرؤية الشاملة وانعدام المصداقية:

يُقصد بالخطاب الإصلاحي في سياق هذه الدراسة؛ مجموعة الوثائق والبيانات، والخطب والتصريحات والكتابات، التي تتضمن رؤى وأطروحات ومسوغات تقدمها حكومة أو حزب سياسي، أو قوة سياسية، أو منظمة إقليمية أو دولية لعملية الإصلاح؛ سواء على مستوى دولة معينة، أو مستوى منطقة جغرافية/ حضارية تضم مجموعة من الدول. وتُعتبر خطابات الإصلاح من أكثر الخطابات رواجًا على الساحة المصرية خلال السنوات الأخيرة، وبخاصة بعد طرح قضية الإصلاح بشدة في العالمين العربي والإسلامي على أثر هجمات الحادي عشر من سبتمبر، وما ترتب عليها من آثار وتداعيات على نحو ما سبق ذكره. وفي هذا السياق فقد طرحت بعض الأطراف الدولية مثل الولايات المتحدة الأمريكية ومجموعة دول الثماني مبادرات إصلاحية تشمل المنطقة، التي أسمتها هذه الأطراف بـ"الشرق الأوسط الكبير وشمال إفريقيا". كما قامت كل من الحكومة المصرية وبعض أحزاب وقوى المعارضة المصرية (مثل حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، وجماعة الإخوان المسلمين) بإصدار وثائق ومبادرات إصلاحية[٨]. وعند الحديث عن الإصلاح وبدائله في مصر، فإنه من المهم نقد الخطابات الراهنة للإصلاح، وبخاصة الخطاب الرسمي، باعتبار أن السلطة بحكم كونها صاحبة القرار فهي الأقدر على تبني رؤية إصلاحية ووضعها موضع التنفيذ، من خلال برامج محددة.

وبصفة عامة يمكن تسجيل خمس ملاحظات عامة حول الخطاب الرسمي للإصلاح:

الملاحظة الأولى– النظرة التجزيئية للإصلاح؛ حيث لم يتبن النظام الحاكم في أي وقت من الأوقات رؤية شاملة ومتكاملة للإصلاح مبنية على أساس توافق وطني، ومستندة إلى مبادئ وأهداف وأولويات واضحة، ويجرى تنفيذها من خلال برامج مدروسة، وحسب توقيتات زمنية محددة. ولذا فقد اتسم الخطاب الرسمي بحالة من الانتقائية والتجزيئية في النظر إلى الإصلاح؛ أي تعامل مع العملية الإصلاحية بالقطعة، ووفق تداعيات الظروف والأحداث. وقد وجد هذا الأمر ترجمته العملية في عمليات الترقيع العشوائي بشأن الإصلاح، سواء في المجال الاقتصادي أو السياسي، فضلاً عن التخبط الواضح بشأن الإصلاح في المجال التعليمي... إلخ.

الملاحظة الثانية– المصادرة على المطالب الإصلاحية أو الالتفاف عليها؛ ففي الوقت الذي تصاعدت فيه المطالب الداخلية والخارجية بالإصلاح، راح كثير من المسئولين والإعلاميين والمثقفين (المرتبطين بالسلطة وأجهزتها) يؤكدون ليل نهار على أن مصر تسير في طريق الإصلاح منذ ثمانينيات القرن العشرين؛ أي قبل وصول بوش إلى السلطة، ووقوع هجمات الحادي عشر سبتمبر، وأن مصر تعيش أزهى عصور الحرية والديمقراطية والازدهار في ظل حكم الرئيس مبارك، وهي رائدة في المنطقة في هذا المجال.

الملاحظة الثالثة– أولوية الإصلاح الاقتصادي على الإصلاح السياسي. لقد استمر الخطاب الرسمي لسنوات طويلة يعطي الأولوية للإصلاح الاقتصادي على حساب الإصلاح السياسي، باعتبار أن توفير فرص العمل، وتحسين مستويات معيشة المواطنين، وتحسين مستوى المرافق والخدمات؛ هو من الأولويات التي يتعين إنجازها أولاً، وبعد ذلك يمكن التركيز على الإصلاح السياسي، وهو الأمر الذي أدى إلى حالة من الركود السياسي استمرت لسنوات. وبغض النظر عن الجدل بشأن أيهما يأتي أولاً؛ الإصلاح السياسي أم الإصلاح الاقتصادي؟ فالمؤكد بالنسبة للحالة المصرية أن الإصلاح الاقتصادي الذي أُعطي الأولوية على المستوى الرسمي، والذي سارت فيه الدولة منذ منتصف سبعينيات القرن العشرين من خلال سياسة الانفتاح الاقتصادي، ثم من خلال سياسة التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي التي جرى تطبيقها منذ مطلع التسعينيات؛ هذا الإصلاح لم يحقق الأهداف المرجوة، فلم يترتب عليه إنجاز تنمية اقتصادية حقيقية تسهم في حل مشكلة البطالة، ورفع مستوى المعيشة، وحل مشكلة الفقر. وهكذا تزامنت الأزمة الاقتصادية مع الركود السياسي، مع تنامي معدلات الفساد والبطالة؛ لتخلق حالة من الاحتقان السياسي والاجتماعي، الذي جرى ويجري التعبير عنه من خلال أعمال الاحتجاج الجماعي؛ مثل التظاهرات والإضرابات، وظواهر العنف والجريمة، والتطرف والإرهاب والبلطجة وغيرها.

الملاحظة الرابعة– التركيز على مقولة إن الإصلاح يأتي من الداخل ولا يُفرض من الخارج، فمن الملاحظ أنه عندما طرحت واشنطن مبادرة الشرق الأوسط الكبير في مطلع عام ٢٠٠٤ بادر النظام المصري برفض هذه المبادرة وغيرها من المبادرات التي طرحتها أطراف خارجية، مؤكدًا على أن الإصلاح ينبع من الداخل، ولا يُفرض من الخارج. وفي معرض تبرير ذلك طرح الخطاب الرسمي عدة مسوغات منها: أن المبادرات الخارجية لا تراعي الخصوصيات الثقافية والحضارية والدينية للدول العربية والإسلامية، وأنها تقوم على فرض نمط واحد من الإصلاح على هذه الدول، دون مراعاة للتمايزات القائمة بينها، كما أن المبادرات المطروحة من قبل أطراف خارجية تنطوي على تدخل في الشئون الداخلية للدول ومساس بسيادتها، فضلاً عن كونها تتجاهل تسوية الصراع العربي/ الإسرائيلي كركيزة أساسية لدفع عملية الإصلاح، حيث إن استمراره يخلق حالة من عدم الاستقرار، تؤثر سلبًا على الجهود الإصلاحية. ومع التسليم بأن الإصلاح لا بد، وأن ينبع من الداخل، باعتبار أن فاعليته واستمراريته تتوقف على طبيعة القوى الداخلية صاحبة المصلحة في الإصلاح، ومدى فاعليتها في النضال بشكل سلمي من

أجل تحقيق هذا الهدف، ومدى تجاوب النخب الحاكمة مع المطالب الداخلية بالإصلاح. وفي السياق فإن الخارج يمكن أن يلعب دورًا مساعدًا في دفع العملية الإصلاحية، وأن هذا الدور لا يؤتي تأثيراته إلا إذا كانت هناك عوامل وظروف داخلية مواتية لذلك. ومع التسليم بذلك إلا أن الحجج التي طرحها الخطاب الرسمي بشأن رفض الإصلاح من الخارج يجب ألا تكون ذرائع للتهرب من استحقاقات الإصلاح، أو الالتفاف عليه، فالخصوصية الثقافية والحضارية والدينية لا تتعارض بتاتًا مع أهداف مثل احترام حقوق الإنسان، وإجراء انتخابات نزيهة يتم من خلالها التداول السلمي للسلطة، وتفعيل إجراءات المساءلة والمحاسبة للسلطة التنفيذية، وتوفير الفرص الاقتصادية، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وإصلاح النظام التعليمي؛ وهذه كلها مطالب سبق وأن طرحتها أحزاب وجماعات مصرية ومثقفون مصريون، قبل أن تطرحها واشنطن أو غيرها من القوى الغربية.

كما أن القول بأن فرض الإصلاح من الخارج ينطوي على تدخل في الشئون الداخلية ومساس بالسيادة، وهو قول صحيح، إلا أنه يعكس نظرة انتقائية في التعامل مع موضوع السيادة، حيث إن قوى خارجية تتدخل في الشئون الداخلية لمصر وغيرها من الدول العربية، بأشكال مختلفة ودرجات متفاوتة، كما أن تبعية هذه الدول للخارج هي واقع قائم ومعلوم للجميع، ورغم ذلك لم يطرح أحد موضوع المساس السيادة، ولكن عندما بدأت مطالب وضغوط بعض القوى الخارجية تمس النظم الحاكمة بشكل مباشر وتطالبها بإحداث إصلاحات سياسية حقيقة؛ هنا تم رفع شعارات المساس بالسيادة والتدخل في الشئون الداخلية، علمًا بأن امتلاك النظام لشرعية ديمقراطية حقيقية هو الذي يمكنه من الوقوف في وجه الضغوط الخارجية، وصيانة السيادة الوطنية، مستندًا إلى التأييد الشعبي لها.

كما أن لا يتعين التلكؤ في إجراء إصلاحات داخلية حقيقية في مصر وغيرها من الدول العربية، بذريعة عدم تسوية الصراع العربي/ الإسرائيلي؛ فهو صراع مصيري ممتد، سوف يستمر بأشكال أخرى حتى في حالة انتهاء الجوانب العسكرية للصراع؛ ومن ثم فإن تعزيز قدرة العرب على إدارة هذا الصراع تتوقف في جانبٍ مهمٍ منها على طبيعة الإصلاحات التي ستنفذها النظم العربية على الصعد الداخلية، خاصة وأن إسرائيل تطبق الديمقراطية على الصعيد الداخلي بالنسبة لمواطنيها، ولم يقل أحد هناك بأن صراعها مع العرب يفرض عليها تأجيل قضية الديمقراطية.

وفي جميع الحالات فإن غياب الإصلاحات الحقيقية في مصر وغيرها من الدول العربية، وعدم مبادرة النظم الحاكمة بطرح وتبني برامج وطنية للإصلاح؛ هو الذي شجع الأطراف الخارجية على طرح مبادرات، وتقديم مطالب، وممارسة ضغوط على هذه النظم حتى تتحرك على طريق الإصلاح، أي إن السلطات الحاكمة بممارساتها التسلطية، وسياساتها الخرقاء هي التي تقدم الذرائع للقوى الخارجية للتدخل في شئونها الداخلية من بوابة الإصلاح.

الملاحظة الخامسة– تبرير التلكؤ في الإصلاح السياسي بمبررات غير واقعية؛ منها أن الإصلاح السياسي لا بد وأن يتم على جرعات بسيطة، باعتبار أن الشعب المصري غير مؤهل لجرعات كبيرة بهذا الخصوص، وهذا استمرار لعقلية فرض الوصاية على الشعب، باعتبار أن القائمين على الحكم هم أدرى منه بمصلحته، وهم الأقدر على تحديد الجرعة التي يتحملها من الديمقراطية. كما ركز الخطاب الرسمي على أن الإصلاح السياسي لا بد وأن يتم بشكل تدريجي، باعتبار أن الإصلاح السريع سيقود إلى حالة من عدم الاستقرار والفوضى، على نحو ما حدث في الاتحاد السوفيتي ودول أخرى، وبالطبع فإن التدرج مطلوب في إنجاز الإصلاح، لكن بشرط أن يفضي هذا التدرج إلى نوع من التراكم الكمي والكيفي مع مرور الوقت، وألا يصبح طريقًا للجمود السياسي على نحو ما حدث في الحالة المصرية. كما أنه من المهم أن يكون التدرج ضمن رؤية زمنية للإصلاح؛ بحيث يكون الناس على بينة بأهداف العملية الإصلاحية ومراحل تنفيذها.

وبالإضافة إلى ما سبق، فإن السلطة في مصر راحت تبرر التلكؤ في الإصلاح السياسي، بالإشارة تصريحًا وتلميحًا إلى أن الانتخابات الديمقراطية سوف تفضي إلى وصول الإسلاميين المتطرفين إلى السلطة؛ مما يقود إلى تكرار النموذج الجزائري، ومغزى هذا القول هو استخدام ورقة الإسلاميين كفزاعة لتجنب المطالب والضغوط الغربية، وبخاصة الأمريكية بشأن الإصلاح. ولا شك في أن هذا الطرح يمثل إدانة للنظام الحاكم من أكثر من زاوية؛ فهو إقرار ولو بشكل غير مباشر بأن الانتخابات في السابق كانت تفتقر إلى النزاهة والشفافية؛ وهذا واقع لا يمكن أن ينكره أحد، كما يدل على أن النظام والذي هو في السلطة منذ أكثر من ربع قرن لم ينجح في تأسيس شرعية مستقرة له، لدرجة أنه يتوجس من أن الناخبين إذا ما أُتيحت لهم حرية الاختيار سوف يأتون بالإسلاميين إلى سدة الحكم، ليس بالضرورة حبًا فيهم ولكن لعدم رضاهم عن النظام وسياساته. ويبدو أن هواجس النظام في محلها، ففي الانتخابات التشريعية الأخيرة التي أُجريت خلال شهري نوفمبر وديسمبر ٢٠٠٥، والتي اتسمت بقدر يعتد به من النزاهة، خاضت جماعة الإخوان المسلمين الانتخابات بـ١٥٠ مرشحًا فاز منهم ٨٨ مرشحًا؛ أي بنسبة حوالي ٦٠% من إجمالي عدد المرشحين، بينما خاض الحزب الوطني الحاكم الانتخابات بـ٤٣٢ مرشحًا (إلى جانب ١٢ مرشحًا لم يتم حسم أمرهم بسبب وقف الانتخابات في ٦ دوائر بأحكام قضائية)، فاز منهم ١٤٥ مرشحًا بنسبة حوالي ٣٣%، ولولا هرولة الحزب الوطني نحو ضم ١٦٦ من أعضائه المنشقين الذين خاضوا الانتخابات كمستقلين وحققوا الفوز إلى صفوفه، لكان قد فقد مركزه كحزب أغلبية. وبعض النظر عن أسباب الفوز الكبير الذي حققه الإخوان، إلا أن الانتخابات كشفت عن ضعف شعبية الحزب الوطني الديمقراطي الذي يترأسه رئيس الدولة.

ثالثًا– في حصاد عملية الإصلاح: كلام كثير وفعل قليل

إن الحديث عن مستقبل الإصلاح وبدائله في مصر، يقتضي تسليط الضوء على واقع ومخرجات عملية الإصلاح، خاصة وأن الخطاب الرسمي يؤكد على أن مصر تسير في طريق الإصلاح منذ سنوات، فما هي النتيجة؟. ومع التسليم بداءة بأن هناك بعض الإصلاحات التي تحققت بالفعل في بعض المجالات، إلا أنها في التحليل الأخير إصلاحات جزئية ومتناثرة، لم تمكن مصر دولة ومجتمعًا من تجاوز المشكلات الحادة والمتزامنة، والانطلاق على طريق النهضة والتقدم. وعلى سبيل المثال، يمكن رصد أهم ملامح عملية الإصلاح في خمسة مجالات، وذلك على النحو التالي:

١. الإصلاح الاقتصادي

على الرغم من أن الدولة بدأت تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي المعروفة بسياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي منذ مطلع تسعينيات القرن العشرين، وعلى الرغم من بعض الآثار الإيجابية التي ترتبت على هذه السياسات، وبخاصة فيما يتعلق بعملية التثبيت الاقتصادي؛ إلا أن هذه السياسات لم تحدث تنمية اقتصادية حقيقية، بل كانت بثمن اقتصادي واجتماعي كبير، تحمل الجانب الأكبر منه الفقراء ومحدودي الدخل؛ مما أدى إلى زيادة معدلات الفقر والتهميش الاقتصادي والاجتماعي، وتفاقم مشكلة البطالة، وارتفاع معدلات التضخم، وتدهور أوضاع الطبقة الوسطي، فضلاً عن تنامي ظواهر الفساد التي اقترنت بتطبيق هذه السياسات. وفي المحصلة؛ فإنه في ظل هذه السياسات أصبح الفقراء يزدادون فقرًا والأغنياء يزدادون غنى، وبخاصة في ظل تخلي الدولة عن كثير من مسئولياتها والتزاماتها تجاه حماية الفقراء ومحدودي الدخل، فرغم تأسيس الصندوق الاجتماعي لحماية ضحايا التخصيصية والانتقال إلى نظام اقتصاد السوق، إلا أن دوره كان محدودًا في أفضل الأحوال.

وتأكيدًا لما سبق، وفي إطار تقييم أداء الاقتصاد المصري في الوقت الراهن؛ فقد أكد د. حازم الببلاوي على أنه: "لا شك في أن العديد من المؤشرات الاقتصادية الحالية تشير إلى

تحسن أوضاع الاقتصاد المصري ... ورغم هذا الأداء الجيد، فستظل هناك جوانب أخرى من الأداء الاقتصادي دون المستوى المطلوب، خاصة فيما يتعلق بمستوى الأسعار ومعدلات البطالة؛ فقد عرف معدل التضخم ارتفاعًا في السنوات الأخيرة؛ حيث يتراوح حسب المنشور بين ٨ و١٠%، في حين كان هذا المعدل قد انخفض إلى ما بين ٢ و٣% في منتصف التسعينيات ... فإذا أضفنا إلى ذلك معدل البطالة الذي بلغ وفقًا للبيانات الرسمية نحو ١٠% (وإن كانت هناك تقديرات أخرى أعلى من ذلك) علمًا بأن نسبة البطالة بين الشباب تزيد على المتوسط العام مما يوجد العديد من المشاكل لكثير من الأسر المصرية؛ لكل ذلك فإننا نستطيع أن ندرك شعور المواطن العادي بالإحباط الاقتصادي، فهذا المواطن لا يبالي كثيرًا بالمؤشرات الاقتصادية الإجمالية، فكل ما يهمه هو أن يجد لنفسه ولأولاده فرص عمل مناسبة، وأن يكون قادرًا على مواجهة ارتفاع الأسعار بشكل معقول. ومن هنا تظهر فجوة الثقة أو سوء الفهم بين الحكومة والمواطنين"[٩].

٢. إصلاح التعليم

لقد تم التركيز على عملية إصلاح التعليم كأحد أولويات الدولة المصرية خلال العقدين الأخيرين، وتم تبني العديد من الخطط والبرامج، وإنفاق الكثير من الأموال لإصلاح النظام التعليمي، كما عُقدت العشرات من المؤتمرات والندوات لتحقيق هذا الهدف، إلا أن النتيجة تعتبر مخيبة للآمال؛ حيث اتسمت عملية إصلاح التعليم بالارتجالية والتخبط، ويكفي أن يشير المرء إلى بعض الممارسات العبثية مثل إلغاء الصف السادس الابتدائي ثم إعادته، كما أن التغييرات المتلاحقة التي تعرض لها نظام الثانوية العامة خلال سنوات قليلة لهي خير دليل على النهج الارتجالي في إصلاح النظام التعليمي. ورغم كل ما قيل عن تحديث مناهج التعليم، وتحسين الأوضاع المادية للمدرسين، ومحاربة الدروس الخصوصية، وتقليل كثافة الفصول... إلخ، إلا أن ما تحقق على أرض الواقع هو محدود للغاية في أفضل الأحوال؛ حيث لا يزال معدل الأمية مرتفعًا، ولا يزال النظام التعليمي المصري، بمختلف مستوياته يعاني من جملة من المشكلات البنيوية التي تؤدي في نهاية المطاف إلى تدني مستوى الخريج؛ مما يجعله في الأغلب الأعم غير مؤهل للانخراط في سوق العمل، وبخاصة في ظل اهتمام القائمين على التعليم بالتركيز على الكم دون الكيف. ثم جاءت هوجة الجامعات والمعاهد الخاصة التي ظهرت في مصر خلال السنوات الأخيرة لتضيف أبعادًا جديدة إلى أزمة التعليم في مصر[١٠].

٣. الإصلاح السياسي

لقد اتخذ النظام على مدار السنوات الماضية بعض الخطوات الجزئية على طريق الإصلاح السياسي، وبخاصة فيما يتعلق بتعديل بعض القوانين المنظمة للحياة السياسية، وإلغاء بعض القرارات الصادرة في إطار تطبيق قانون الطوارئ، وتعديل المادة ٧٦ من الدستور، إلا أن هذه الخطوات لم تأتِ في إطار رؤية متكاملة للإصلاح السياسي؛ ولذلك فهي وإن كانت قد كرست من الهامش الديمقراطي أو الانفراجة الديمقراطية، إلا أنها لم تحدث نقلة نوعية حقيقية في الحياة السياسية المصرية، بمعنى أنه لم يترتب عليها حدوث تغيير جوهري في طبيعة السلطة ونمط ممارسة الحكم، بل إن تعديل المادة ٧٦ من الدستور جاء مخيبًا للآمال على نحو ما سيأتي ذكره. وأكثر من هذا فإن السلطة تعاملت مع ملف الإصلاح السياسي بمنطق خطوة للأمام وخطوة أو خطوتين للخلف؛ مما أصاب الحياة السياسية بحالة من الجمود، ففي الوقت الذي أدخلت فيه بعض التعديلات الجزئية على قوانين مثل قانون تنظيم مباشرة الحياة السياسة، وقانون الأحزاب السياسية، فقد استمر العمل بقانون الطوارئ بكل ما يمثله من قيود على حقوق المواطنين وحرياتهم، كما اتخذت السلطة إجراءات لا تصب في اتجاه تعزيز الديمقراطية؛ مثل إصدار القانون رقم ١٠٠ وتعديلاته بشأن ديمقراطية النقابات المهنية، والذي أدى إلى تجميد جانبٍ مهمٍ من العمل النقابي والحياة النقابية لقرابة عقد من الزمان، كما ألغى النظام مبدأ الانتخاب الذي كان معمولاً به في اختيار العمد وعمداء

الكليات، واستبداله بنظام التعيين... إلخ. ولذلك يصف كثيرون النظام المصري بأنه شبه تسلطي[١١].

ورغم وجود ٢١ حزبًا سياسيًا في مصر، إلا أنه لا يوجد نظام حزبي تعددي حقيقي؛ بسبب هيمنة الحزب الوطني الديمقراطي على الحياة الحزبية، واحتكاره للأغلبية البرلمانية منذ تأسيسه، أخذًا في الاعتبار أن الحزب الوطني يستمد قوته من عاملين لا علاقة لهما بطبيعته كحزب؛ وهما: أن رئيس الدولة هو رئيس الحزب، ووجود حالة من التداخل بين أجهزة الحزب ومؤسسات الدولة؛ وتوظيف الأخيرة لحساب الحزب، وبخاصة خلال الاستحقاقات الانتخابية. أما بقية الأحزاب الأخرى فإن معظمها يفتقر إلى المقومات الرئيسية للحزب، وهي أقرب إلى الدكاكين السياسية منها إلى الأحزاب؛ ولذا فإن الكثير منها غير معروف للغالبية العظمى من المصريين، ناهيك عما تعانيه هذه الأحزاب من خلافات وصراعات داخلية، كان آخرها ذلك التصدع الداخلي الذي شهده حزب الوفد في يناير ٢٠٠٥، حين أقدمت الهيئة العليا للحزب على عزل رئيسه الدكتور نعمان جمعة، ولا تزال توابع هذا التصدع تتوالى حتى تاريخ كتابة هذه السطور. وقد ترتب على الانشقاقات الداخلية للأحزاب تجميد عدد منها، وهكذا "نصبح بإزاء مفارقة تبدو فيها الساحة المصرية مكتظة بالأحزاب (٢١ حزبًا رسميًا)، في حين يعاني نصف هذه الأحزاب من الإعاقة والتشوه الخلقي، بينما يعاني النصف الآخر من التصدع الظاهر أو الخفي، ولا يظل واقفًا على قدميه في الساحة سوى الحزب الوطني محمولاً على أكتاف السلطة"[١٢]. ولقد كشفت الانتخابات التشريعية الأخيرة التي أُجريت في مصر خلال شهري نوفمبر وديسمبر ٢٠٠٥ عن مدى ضعف وهشاشة الأحزاب السياسية؛ حيث حصلت أحزاب المعارضة مجتمعة على ١١ مقعدًا، ٦ منها لحزب الوفد الجديد، ومقعدان لحزب التجمع، ومقعدان للغد (بجناحيه)، ومقعد لحزب الأحرار، فيما أخفقت بقية الأحزاب الأخرى في الحصول على تمثيل في البرلمان بما في ذلك الحزب الناصري[١٣].

ورغم انتظام الدولة المصرية في إجراء الانتخابات المحلية والتشريعية، إلا أن الانتخابات في مصر أصبحت تشكل نماذج صارخة لظواهر التزوير والتلاعب وغياب الشفافية والعنف، وأعمال البلطجة وشراء الأصوات، مع الأخذ في الاعتبار أن الانتخابات التشريعية التي أُجريت في عام ٢٠٠٥، ورغم كل ما شابها من سلبيات وعيوب؛ إلا أنها شهدت قدرًا يعتد به من النزاهة لتوفر عدد من العوامل كان في مقدمتها الإشراف القضائي على الانتخابات[١٤].

ومع موجة التفاؤل التي عمت الشارع المصري عندما طلب رئيس الجمهورية بشكل مفاجئ من مجلسي الشعب والشورى في ٢٦ فبراير ٢٠٠٥ اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعديل مادة واحدة من الدستور هي المادة ٧٦، الخاصة بأسلوب اختيار رئيس الجمهورية ليصبح بالانتخاب العام المباشر، بحيث تُتاح للناخب حرية الاختيار بين أكثر من مرشح، بدلاً من أسلوب الاستفتاء على مرشح واحد، وبغض النظر عن الأسباب التي دفعت رئيس الجمهورية إلى اتخاذ هذا القرار، خاصة وأنه كان قد صرح قبيل الإعلان عنه بحوالي شهر بأن المطالبة "بتعديل الدستور دعوة باطلة"، إلا أن التعديل الذي أُدخل على المادة المذكورة جاء مخيبًا لتوقعات قطاعات عريضة من المصريين؛ حيث إنه فرغ مفهوم الانتخابات التعددية من جوهره الحقيقي، بسبب تعسف الشروط التي تضمنها بشأن الترشح لمنصب رئيس الجمهورية، والتي بدت شبه تعجيزية؛ حيث يتعين على أي حزب يرغب في تقديم مرشح للانتخابات الرئاسية أن يحصل في آخر انتخابات على نسبة ٥% على الأقل من إجمالي المقاعد التي يتم شغلها بالانتخاب في مجلسي الشعب والشورى، أما بالنسبة للمستقلين، فعلى من يرغب الترشح لمنصب الرئيس لا بد وأن يحصل على تأييد ٢٥٠ عضوًا على الأقل من الأعضاء المنتخبين لمجلسي الشعب والشورى والمجالس المحلية للمحافظات، على ألا يقل عدد المؤيدين عن ٦٥ من أعضاء مجلس الشعب، و٢٥ من أعضاء مجلس الشورى، وعشرة أعضاء من كل مجلس شعبي محلي للمحافظة في أربعة عشر محافظة على

الأقل، واستكمال العشرين الباقين من المجالس المحلية والنيابية. وقد عبر عن هذا المعنى د. أحمد كمال أبو المجد بقوله: "لقد آل الوضع عمليًا على أن منبع القرار النهائي ومنتهاه في شأن الترشيح قد استقر في يد الحزب الوطني، الذي يمتلك أغلبية كاسحة في المجالس النيابية والمجالس المحلية، التي يشترط حصول الراغب في الترشيح على تزكية نسبة كبيرة من أعضائها ... وانتهى الأمر إلى إحساس عام بأن مبادرة السيد الرئيس قد أجهضتها ولو مؤقتًا الصياغة التي جرى طرحها على الاستفتاء"(١٥).

وقد جاءت الانتخابات التشريعية الأخيرة لتكشف عن مدى التعسف الذي تضمنه تعديل المادة ٧٦ من الدستور؛ حيث لم تتمكن أحزاب المعارضة مجتمعة من الحصول إلا على ١١ مقعدًا من إجمالي ٤٤٤ مقعدًا يتم شغلها عن طريق الانتخابات على نحو ما سبق ذكره؛ مما يعنى أنه في حال إجراء انتخابات رئاسية مبكرة (قبل عام ٢٠١١) لسبب أو لآخر، فإنه لن يكون هناك منافس لمرشح الحزب الوطني، اللهم إلا إذا أيد أعضاء الحزب مرشحًا صوريًا يخوض الانتخابات منافسًا للمرشح الرسمي من باب الحفاظ على طابع تعددي شكلي للانتخابات الرئاسية. كما أنه إذا استمرت أوضاع أحزاب المعارضة على ما هي عليه؛ فإنه ليس من المتوقع أن يتمكن أي منها من الحصول على عدد من المقاعد في الانتخابات التشريعية ٢٠١٠ يؤهله للتقدم بمرشح للانتخابات الرئاسية في عام ٢٠١١.

ومن الصعب جدًا إن لم يكن من شبه المستحيل على أي مستقل أن يؤمن تأييد العدد المطلوب من الأعضاء المنتخبين بمجلسي الشعب والشورى والمجالس المحلية للمحافظات، حتى يتقدم للانتخابات الرئاسية القادمة. وإذا كانت جماعة الإخوان المسلمين تستطيع أن تتقدم بمرشح بصفة مستقل للانتخابات الرئاسية في حال حققت فوزًا مماثلاً في الانتخابات التشريعية القادمة (٢٠١٠)، وكذلك حصلت على المقاعد المطلوبة في انتخابات الشورى والانتخابات المحلية، إلا أنه من غير المتوقع أن تسمح السلطة للإخوان بتحقيق هذا الهدف، خاصة وأن السيد جمال مبارك الأمين المساعد وأمين لجنة السياسات في الحزب الوطني الديمقراطي كان قد ذكر في حديث صحفي له، نشرته مجلة روز اليوسف على حلقات آخرها كان يوم ٢٠٠٦/١/٢٤، ذكر في معرض رده على سؤال عن موقفه من جماعة الإخوان المسلمين، مؤكدًا على: "إن الجماعة ليس لها وضع قانوني أو شرعي، وبالتالي لا بد من الناحية القانونية والشرعية أن نتعامل معها على هذا الأساس. هناك وضع آخر أعتقد أنه ظهر في انتخابات مجلس الشعب الأخيرة؛ وهو محاولة الالتفاف حول القوانين الموجودة للانخراط في الحياة السياسية، والأكثر من ذلك هو الاستغلال القوي للدين والشعارات الدينية والمنطلق الديني لتحقيق مكاسب سياسية. وأعتقد أن الموقف القانوني والشرعي واضح لنا جميعًا، ولكن الالتفاف حول القانون واستغلال الدين والشعارات الدينية وإقحامها في السياسة أمر يتطلب أن نتوقف أمامه"(١٦). وعند سؤاله عن أسباب عدم تطبيق القانون الذي ينص صراحة على منع استخدام الدين في الدعاية الانتخابية، أجاب: "والله هذا سؤال وجيه، هل القانون يحتاج لإعادة نظر لإعطاء آليات معينة للتصدي لهذا الشكل من التعدي؟ هل القانون الحالي به الآليات الكافية، ولكن لم تنفذ بالشكل الكامل؟"(١٧).

ويشير التوجه السابق إلى تزايد احتمالات تشدد النظام تجاه الإخوان في المرحلة القادمة، خاصة بعد أن اكتسحت حركة المقاومة الإسلامية حماس الانتخابات التشريعية الفلسطينية الأخيرة، بحصولها على أغلبية كبيرة جعلتها في موقع يسمح لها بتشكيل الحكومة. والأرجح أن القانون الذي تقدمت به الحكومة المصرية ومرره مجلس الشعب على عجل في ١٥فبراير ٢٠٠٦؛ بشأن مد عمل المجالس المحلية الحالية لمدة عامين اعتبارًا من ٢٠٠٦/٤/١٥؛ الأرجح أن جماعة الإخوان المسلمين هي المستهدفة بالأساس من هذا القانون؛ لأن الحجة التي طرحتها الحكومة والحزب الوطني لتبرير مد عمل المجالس المحلية، والمتمثلة في إصدار قانون جديد للمحليات لا تستوجب التمديد لمدة

عامين، فكان يكفي ستة أو ثمانية أشهر فقط. ولكن يبدو أن الحكومة والحزب الوطني قد تحسبا لاحتمال مشاركة الإخوان في الانتخابات المحلية؛ مما يمكن الجماعة من الحصول على المقاعد المطلوبة لتقديم مرشح لانتخابات الرئاسة في حال أُجريت هذه الانتخابات قبل عام ٢٠١١ لسبب أو لآخر.

كما كشفت الانتخابات التشريعية الأخيرة عن عديد من المظاهر والممارسات التي تثير العديد من علامات الاستفهام حول جدية التزام النخبة الحاكمة بهدف الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي، فالانتخابات التي بدت هادئة، وتحمل مؤشرات واضحة على النزاهة والشفافية خلال الجولة الأولى من المرحلة الأولى، سرعان ما تحولت إلى النقيض عندما بدأت تتكشف ملامح الفوز الذي يتجه الإخوان إلى تحقيقه في الانتخابات، مقابل النتائج المتواضعة التي يتجه الحزب الوطني إلى حصدها مقارنة بعدد المرشحين الذين خاض بهم الانتخابات، على نحو يهدد احتكاره للأغلبية البرلمانية. وعند هذه النقطة تحول مسار الانتخابات؛ حيث انتشرت أعمال العنف والبلطجة في العديد من المحافظات على مرأى ومسمع من قوات الأمن في كثير من الحالات، وهي مشاهد رصدتها وسائل الإعلام بالصوت والصورة، وعندما اتجهت قوات الأمن إلى تشديد الإجراءات الأمنية بدعوى حماية الناخبين، قامت في عديد من الحالات بمحاصرة مقار اللجان، وبخاصة في بعض الدوائر التي كان يوجد بها مرشحون؛ مما حال دون تمكين الناخبين من ممارسة حقهم الانتخابي، ناهيك عن انتشار ظاهرة شراء الأصوات جهارًا نهارًا. وأكثر من هذا فقد هرول الحزب الوطني لضم ١٦٦ من المنشقين عليه الذين خاضوا الانتخابات كمستقلين وحققوا الفوز؛ حتى يضمن الحصول على أغلبية تمكنه من الاستمرار في احتكار العمل السياسي.

وإزاء هذا المسلك الذي لا يوجد له مثيل في العالم، ذهبت خطب وشعارات الإصلاح والفكر الجديد والالتزام الحزبي أدراج الرياح. ومن المؤكد أن هذه الانتهازية من قبل الحزب الوطني والمنشقين إنما تشكل أحد العلل الرئيسية للحياة السياسية في مصر؛ حيث تنطوي على غش وتزييف لإرادة الناخبين، وتسمح لحزب بأن يمتلك أغلبية لا تعبر عن وزنه الحقيقي في الشارع. وبالإضافة على ما سبق، فإن نسبة من شاركوا في الانتخابات من المسجلين في كشوف الناخبين كانت حوالي ٢٣%، وهي نسبة مماثلة لنسبة المشاركة في الانتخابات الرئاسية التعددية التي شهدتها البلاد في سبتمبر ٢٠٠٥؛ مما يعني أن أكثر من ٧٥% من الناخبين لم يشاركوا في الاستحقاقين الانتخابيين، وذلك لأسباب عديدة في مقدمتها عدم الثقة في العملية الانتخابية(١٨).

ورغم هامش حرية الرأي والتعبير المتاح في مصر، إلا أن الدولة لا تزال تحتكر الإعلام المسموع والمرئي بشكل شبه كامل، وهو الأكثر تأثيرًا في تشكيل توجهات الرأي العام، كما أنها تسيطر على الصحف المسماة بالقومية. وأكثر من هذا فإن القوانين الخاصة بعقوبات الحبس في جرائم الرأي والنشر لا تزال سارية ولم يتم إلغاؤها أو تعديلها حتى تاريخ الانتهاء من كتابة هذه السطور (مارس ٢٠٠٦)، رغم أن السيد رئيس الجمهورية كان قد وعد منذ أكثر من عامين بذلك. كما أن الحكومات المتعاقبة اعتادت في الغالب أن تتعامل مع ما تقوله صحف المعارضة والصحف المستقلة –وهي في معظمها محدودة التوزيع– بقاعدة: "قولوا ما تشاءون، ونحن نفعل ما نشاء". ومن هنا فإن استجابة الجهات الرسمية للحملات التي تشنها صحف المعارضة والصحف المستقلة، وحتى بعض الصحف القومية هي محدودة في أفضل الأحوال.

ونظرًا لأن حالة حقوق الإنسان تمثل مؤشرًا على درجة الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي، وعلى الرغم من التحسن النسبي في سجل حقوق الإنسان في مصر، إلا أنه لا يزال هناك العديد من صور وأشكال حقوق الإنسان، التي سجلتها تقارير المنظمات والمراكز المعنية بحقوق الإنسان؛ منها المجلس القومي لحقوق الإنسان التابع لمجلس الشورى. ففي تقريره السنوي الأول الذي تناول حقوق الإنسان في عام ٢٠٠٤، أورد المجلس العديد من صور الانتهاكات منها: انتهاك الحقوق

المدنية والسياسية عن طريق العقاب الجماعي والاعتقالات العشوائية، واستمرار عمليات تعذيب وسوء معاملة السجناء، ووجود حالات من الاختفاء القسري، وعدم الإفراج عن عديد من المعتقلين منذ التسعينيات من أعضاء الجماعات الإسلامية، رغم أنهم أمضوا فترة العقوبة، كما أورد التقرير العديد من مظاهر التدهور في التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما تحدث التقرير عن المعاناة التي تواجه بعض الفئات مثل المرأة والطفل؛ حيث تعتبر ظاهرتا أطفال الشوارع وعمالة الأطفال من أبرز مظاهر انتهاكات حقوق الطفل في مصر(١٩).

٤. الإصلاح الإداري

لا يمكن الحديث عن إصلاح حقيقي دون وجود جهاز إداري كفء وفعال، باعتبار أن الجهاز الإداري هو الذي يتولى تنفيذ الخطط والسياسات العامة، وبالتالي قد تكون هناك خطة أو سياسة عامة جيدة على الورق، لكن لا تُنفذ بشكل جيد بسبب تخلف الجهاز الإداري. وعلى الرغم من كثرة الحديث على مدى سنوات عن الإصلاح الإداري والثورة الإدارية والنهضة الإدارية في مصر، وعلى الرغم من طرح العديد من الخطط والبرامج لتحقيق هذا الهدف، إلا أن مشكلة الإدارة لا تزال تشكل إحدى أكبر المعضلات التي تواجهها مصر، والتي تؤثر سلبًا على فرص وإمكانيات التنمية والنهضة.

وفي معرض تفسير ذلك يمكن القول: إن الجهاز الإداري المصري لا يزال يمثل نموذجًا صارخًا للروتين والبيروقراطية وتعقد الإجراءات، فضلاً عن استشراء الفساد في أجهزة الدولة ومؤسساتها، لدرجة أن الدكتور زكريا عزمي رئيس ديوان السيد رئيس الجمهورية كان قد ذكر منذ سنوات: "إن الفساد في المحليات وصل للركب". ومن هنا راح البعض يتحدث عن "مؤسسة الفساد"، وعن "ثقافة الفساد" التي بدأت تنمو في المجتمع المصري. وإلى جانب "غول الفساد"، فإن هناك غولاً آخر اسمه "التسيب والإهمال"، الذي يصل إلى حد الاستهانة بحياة العباد، وغولاً ثالثًا اسمه "العشوائية" التي لم تعد مجرد أحياء هامشية تفتقر إلى المرافق والخدمات، بل أصبحت نمطًا عامًا في إدارة شئون الدولة والمجتمع.

وبالإضافة إلى ما سبق؛ فإن أجهزة الدولة ومؤسساتها تتسم عمومًا بضعف الكفاءة، وتدني مستوى الأداء، ناهيك عن ظاهرة التخبط والتضارب في القرارات، والتنازع في الاختصاصات، وضعف مستوى التنسيق بين بعض الوزارات والجهات الحكومية؛ وهو ما يظهر بوضوح في أوقات الأزمات والكوارث؛ حيث تتسم حركة الأجهزة المعنية بالبطء الشديد والتخبط، وضعف الفاعلية. ولعل تعامل أجهزة الدولة ومؤسساتها مع حادث العبارة المنكوبة "السلام ٩٨" التي غرقت في مياه البحر الأحمر في مطلع فبراير ٢٠٠٦ ليس بعيدًا عن الأذهان.

وفي هذا السياق يمكن القول: إن أجهزة الدولة المصرية أدمنت "سياسة التحرك بعد وقوع الكارثة"، فبعد أن يحدث زلزال كبير أو تنهار عمارة على رءوس ساكنيها، يتفجر الحديث عن مخالفات المباني، وعن قرارات الإزالة التي لم تُنفذ. وبعد أن يموت عدة مئات حرقًا في حادثة قطار الصعيد الشهير، يبدأ المسئولون الحديث عن خطط واعتمادات لتطوير قطارات الدرجة الثالثة، رغم أن المشكلة معروفة قبل وقوع الكارثة، وبعد أن يموت حوالي ألف شخص غرقًا في البحر الأحمر في حادث عبارة "السلام ٩٨"، الذي يعد أسوأ كارثة بحرية في التاريخ الحديث على حد وصف صحيفة الأوبزرفر البريطانية، تصدر التكليفات بشأن مراجعة القواعد والقوانين المعمول بها في مجال النقل البحري بما يكفل احتياطات الأمن والسلامة. ومن المفارقات بخصوص حادث العبارة أنه في الوقت الذي أكد فيه اللواء حسين الهرميل رئيس هيئة السلامة البحرية في حديث للأهرام بتاريخ ٢٠٠٥/٢/٦ بأن الهيئة أجرت تفتيشًا مفاجئًا في ١٥ ديسمبر ٢٠٠٥ على الباخرة المذكورة، وثبت أن منظومة السلامة والأمان الخاصة بها سليمة وعليه تم منحها تصريح العمل، وأن إجراءات التفتيش على السفن في مصر تتم طبقًا للمواصفات والاشتراطات العالمية، في الوقت نفسه خرجت هيئة

اللويدز البريطانية المتخصصة لتؤكد أن العبارة المنكوبة لا تستوفى معايير السلامة حسب المواصفات العالمية؛ ولذلك فهي ممنوعة من الملاحة في المياه الأوروبية؛ الأمر الذي دفع صحيفة الأهرام إلى التساؤل في عددها الصادر بتاريخ ٢٠٠٥/٢/٦ "هل حياة الناس عندنا أرخص منها في أوروبا؟، ولماذا ننتظر حتى تقع كارثة حتى ندلي بتصريحات وتأكيدات بأن كل شيء سيكون على ما يرام، وستتم محاسبة المسئولين عنها أشد الحساب؟".

وبالإضافة إلى الأمثلة السابقة، فإنه بعد تفجر العنف والإرهاب في الصعيد خلال تسعينيات القرن العشرين، اكتشف المسئولون أن هناك قطاعًا كبيرًا من الوطن منسيًا اسمه الصعيد. وأكثر من هذا فإنه في كل مرة تقع اشتباكات ومواجهات دموية بين مسلمين ومسيحيين، يخرج المسئولون ورجال الدين للإدلاء بتصريحات جوفاء، وإلقاء خطب عصماء عن فضيلة الوحدة الوطنية، وعن المؤامرات التي تحاك لزرع الفتنة بين شقي الأمة، متجاهلين أن هناك أسبابًا كامنة للاحتقان والتوتر الطائفي لا تكفي الخطب أو التصريحات لمواجهتها أو حلها.

وإلى جانب إدمانها التحرك بعد وقوع الكوارث والنوازل؛ فإن الإدارة المصرية أدمنت كذلك علاج المشكلات عن طريق المسكنات والمهدئات، فنادرًا ما تم علاج مشكلة من المشكلات الكبرى من جذورها، بل جرى ويجري العمل على تقديم حلول جزئية قد تسكن المشكلة، لكن لا تقدم حلاً جذريًا لها؛ مما أدى إلى تفاقم المشكلات مع مرور الوقت، حتى أصبحت مشكلات الصحة والتعليم والإسكان والمرور وغيرها تتسم بالحدة والتزامن، وأصبح يتعين على المصريين أن يتعايشوا مع هذه المشكلات.

وفي ضوء ما سبق؛ فإن الجهاز الإداري المصري بوضعيته الراهنة يمثل عبئًا على الإصلاح الحقيقي ومعوقًا له، فإلى جانب كونه بعيدًا كل البعد عن الإدارة بمعناها الحديث، فإنه يعد نموذجًا صارخًا للفساد والبيروقراطية وعدم الكفاءة، والتفنن في تعذيب المواطنين. وكل ذلك وغيره يدل على أن المواطن لا قيمة له في نظر الدولة، وأن المصري بصراحة شديدة هو رخيص في الداخل، وأرخص في الخارج، وأن الحديث عن المواطنة وحقوق المواطن هو خطاب تجميلي أجوف، يفتقر إلى المصداقية بسبب المعاناة اليومية التي يتعرض لها المواطن المصري.

وتأكيدًا لما سبق، فقد نقلت جريدة الخليج الإماراتية (في عددها الصادر بتاريخ ٢٠٠٦/٢/٢٤) عن وزير الدولة للتنمية الإدارية الدكتور أحمد درويش قوله: "إن الوزارة تطمح إلى الوصول لجهاز إداري كفء وفعال، وقادر على مواكبة التغيير، وتقديم خدمات مميزة للمواطنين. وقد بدأت في تنفيذ برامج دراسة لتحقيق هذا الهدف، تعتمد على وجود مؤشرات وقياسات للأداء؛ وذلك بالتعاون مع مركز المعلومات".

٥. الإصلاح الإعلامي

على الرغم من الطنطنة المتواصلة عن الريادة الإعلامية المصرية، والسماوات المفتوحة، وعصر الأقمار الصناعية التي تعيشه مصر، وخطط تطوير السياسات والبرامج الإعلامية؛ إلا أن الواقع العملي يؤكد تراجع الإعلام المصري الرسمي مقارنة بالإعلام الصادر من دول عربية أخرى. وتكفي المقارنة بين الفضائية المصرية وفضائيات مثل الجزيرة والعربية وأبو ظبي ودبي وغيرها؛ للوقوف على حقيقة الأزمة التي يعيشها الإعلام المصري. فهو يتسم بثلاث سمات رئيسية هي: الافتقار إلى المهنية سواء من حيث الشكل أو المضمون، والسطحية والتفاهة؛ وهو ما يتجسد في كثير من البرامج التي تقدمها القنوات المصرية، الفضائية والأرضية، فضلاً عن الافتقار إلى المصداقية؛ باعتباره إعلامًا تبريريًا تبريري لسلطة تعاني من مشكلة حقيقية في مصداقيتها، تراكمت عبر الزمن نظرًا لوجود فجوة ملموسة بين الخطب والتصريحات الرسمية من ناحية، والواقع المعاش من ناحية أخرى.

وثمة عدة عوامل تفسر حقيقة الأزمة البنيوية التي يعيشها الإعلام المصري؛ منها: عدم امتلاكه لاستقلالية حقيقية، فالدولة تحتكر الإعلام المسموع والمرئي بشكل شبه كامل، كما أنها تسيطر على ما يُسمى بالصحف القومية. وإزاء هذا الوضع

يظل الإعلام المصري تابعًا للسلطة وبوقًا لها، يروج سياساتها، ويبرر قراراتها، ويضخم إنجازاتها، كما أن غياب معايير الكفاءة والمهنية في التوظيف يعتبر من العوامل الرئيسية التي تفسر تواضع أداء الإعلام المصري أسوة بالعديد من القطاعات التي يتم التعيين فيها من خلال المسابقات، التي غالبًا ما تكون نتائجها معروفة سلفًا، على أساس اعتبارات الواسطة والمحسوبية. وبالإضافة إلى ما سبق؛ فإن تضخم الجهاز الإعلامي واستشراء الفساد فيه –أسوة بالعديد من أجهزة الدولة ومؤسساتها– إنما يسهم في تدهور الإعلام المصري.

٦. إعادة الانضباط إلى الشارع المصري ومعضلة غياب الإصلاح:

لا يختلف اثنان على أن الانفلات هو السمة الرئيسية للشارع المصري، وهي سمة تتجلى في كثير من الممارسات والسلوكيات التي لا يتسع المجال للخوض فيها. من هنا تكررت الدعوات على مدار أكثر من عقدين من الزمان؛ من أجل إعادة الانضباط للشارع المصري، كان آخرها إعلان وزير الداخلية السيد حبيب العادلي (حسبما جاء في الأهرام بتاريخ ٢٠٠٦/١/٢٦) بأن عام ٢٠٠٦ سيكون عام إعادة الانضباط للشارع المصري. وكثيرًا ما طُرحت خطط وبرامج لتحقيق هذا الهدف في السابق، إلا أنها لم تسفر عن نتائج ملموسة؛ حيث اتجهت الأوضاع نحو مزيد من التدهور. ولا شك في أن حالة الفوضى والتسيب التي يعاني منها الشارع المصري إنما تقدم دليلاً واضحًا على غياب الإصلاح الحقيقي في مصر، فهي تعكس حالة الانفلات التي يعاني منها المجتمع المصري، والتي هي بدورها إفراز لتفاقم المشكلات المجتمعية، وتآكل هيبة الدولة، وغياب أو تراجع سيادة القانون؛ حيث إن الدولة تصدر قوانين وقرارات ولا تنفذها، أو تنفذها بشكل جزئي، وهناك فئات تتصرف وكأنها فوق القانون، وتقوم بكسره جهارًا نهارًا، وفئات أخرى تتحايل عليه بأشكال مختلفة، وبالمقابل فإن هناك من يحصل على حقه بحكم قضائي لكن لا يستطيع تنفيذه.

ونظرًا لأن الأجهزة الأمنية تولي موضوع الأمن السياسي الأهمية الأكبر؛ فقد تزايدت الجرائم الجنائية بشكل ملحوظ، واستشرت ظواهر العنف والبلطجة، خاصة وأن حالة التدهور العام قد أوجدت طلبًا على البلطجية لتصفية خلافات اقتصادية ومالية، أو للتأثير في نتائج الانتخابات، وما حدث خلال الانتخابات التشريعية الأخيرة ليس بعيدًا عن الأذهان. ومن المفارقات أن الدولة أصدرت قانونًا لمكافحة البلطجة، لكنه لم يفلح في الحد من هذه الظاهرة؛ حيث إن هناك عوامل عديدة تغذيها، منها: الزيادة الكبيرة في أعداد أطفال الشوارع والمشردين، وتفاقم مشكلة البطالة، وزيادة حدة التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية... إلخ.

وفي ضوء ما سبق يمكن القول: إن حصاد عملية الإصلاح في مصر هو حصاد هزيل للغاية، فرغم مرور ما يقرب من ثلاثين عامًا على عملية الانتقال إلى التعددية السياسية المقيدة (تم الانتقال في نوفمبر ١٩٧٦)، إلا أن ذلك لم يفض إلى تحول ديمقراطي حقيقي، فالنظام الحزبي التعددي هو أقرب إلى نظام الحزب المهيمن أو المسيطر منه إلى التعدد الحزبي الحقيقي، كما أن عملية الإصلاح السياسي التي سارت بمنطق خطوة للأمام وخطوة أو خطوتين للخلف هي في الجوهر محاولة لتحديث التسلطية أكثر من كونها سياسة لبناء الديمقراطية. ورغم أن مصر تطبق سياسات الإصلاح الاقتصادي المعروفة بسياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي منذ مطلع تسعينيات القرن العشرين، إلا أن غالبية المصريين لم يشعروا بالنتائج الإيجابية لهذه السياسة حتى الآن، وإن كانوا قد عانوا ولا يزالوا من آثارها السلبية، والتي درج الخطاب السياسي الرسمي على وصفها بـ"الدواء المر" للإصلاح.

وحتى لا تُتهم هذه الورقة بعدم الموضوعية أو التشاؤم، نسوق شهادتين بشأن الإصلاح في مصر. أولاهما للسيد جمال مبارك الأمين المساعد، وأمين لجنة السياسات بالحزب الوطني الديمقراطي؛ حيث تطرق في الحديث الذي أجرته معه مجلة روز اليوسف على عدة حلقات إلى أثر الإصلاح على المواطن

العادي وقال: "نحن مقتنعون بالسياسات التي اتخذناها، لكن الناخب لم يلمس أثر ذلك بسرعة في دخله، وفي فرص العمل... ومن ثم نحن نتفهم مبررات التصويت الاحتجاجي... وقد دفع الحزب في الانتخابات ثمن سلبيات الأثر المتأخر للسياسات الاقتصادية"[٢٠]. أما الشهادة الثانية فقد وردت في مقال للأستاذ مكرم محمد أحمد علق فيه على بيان الحكومة الذي ألقاه الدكتور أحمد نظيف رئيس مجلس الوزراء أمام مجلس الشعب في ٣٠ يناير ٢٠٠٦؛ حيث أكد أن الاختبار الحقيقي للإنجاز: "يظل رهنًا بمدى قدرة الحكومة على تحقيق الأهداف التي التزم بها برنامج الرئيس مبارك، والتي يمكن ترجمتها في عدد من الأسئلة المهمة المتعلقة بمشكلات التقدم في المجتمع المصري، ويمكن إيجازها على النحو التالي:

- هل ينحسر خط الفقر الذي هبط بمستويات حياة نسبة غير قليلة من السكان تصل إلى ٣٠%، ومتى ينتهي خطر العشوائيات التي تحاصر عديدًا من المدن المصرية، وتتحسن جودة الحياة في هذه المناطق؟.
- ومتى يصبح لدينا خدمة تعليمية حقيقية، تتمثل في مدارس مكتملة وجامعات محترمة، تنافس جامعات الخارج كما كان الأمر سابقًا، تزيد قدرة الشباب المصري على تلبية مطالب سوق جديدة للعمل، تعتمد فيها العملية الإنتاجية على المعرفة والعلم؟.
- وكم يستغرق من الوقت إصلاح الخدمة الصحية لتصل إلى مستويات إنسانية في مستشفيات مصر العامة التي عم فيها الفساد والإهمال، ونقص الإمكانيات إلى حد مريع؟.
- وما هو النجاح الذي يمكن أن تحققه مصر في توفير الغذاء اعتمادًا على رفع كفايتها الإنتاجية في محاصيل رئيسية؟.
- وهل يمكن أن يصل ناتج التنمية إلى شرائح المجتمع بصورة أكثر عدلاً تقلل الفوارق الشاسعة والمتزايدة بين الطبقات، وتضمن السلام الاجتماعي في ظل الغياب المتزايد لدور الدولة في إحداث توازن حقيقي بين مختلف فئات المجتمع؟.
- وإلى أي مدى نستطيع إنقاذ البيئة المتدهورة من أخطار تلوث فادح، تزايدت أخطاره بزيادة أمراض الكلى والتنفس والكبد الوبائي؛ نتيجة تلوث الهواء والمياه إلى حد نفوق أسماك النيل في أجزاء كثيرة من فرعي دمياط ورشيد؟.
- ومتى يصبح احترام حقوق الإنسان وتنفيذ أحكام القانون وإجراء انتخابات حرة ونزيهة يتيسر فيها للناخبين الوصول الآمن إلى صناديق الانتخاب واقعًا حقيقيًا في مصر؟!... لقد كبرت مصر على أن تكون مشكلتها الكبرى وهمها الأول في القرن الحادي والعشرين ضمان رغيف الخبز لمواطنيها الفقراء، وهناك سوء المعاملة التي لم يزل يلقاها المواطن المصري في أقسام الشرطة ودواوين الحكومة، وشيوع الوساطة والمحسوبية إلى حد يقتل حق المواطنين في تكافؤ الفرص، وتوحش الإهمال إلى حد كارثي بسبب غياب الرقابة المنهجية الصحيحة، وضعف التعليم إلى حد يكاد يقتل مستقبل الأمة، وانتصار التعصب إلى حد يجعل من قصة علاقة عاطفية بين شاب مسلم وفتاة قبطية، أو بين شاب قبطي وفتاة مسلمة؛ بؤرة للتوتر تضع كثيرًا من مدن مصر وقراها على حافة حرب أهلية، فضلاً عن شيوع الخرافة وغياب المجتمع العلمي، واستمرار عدم المبالاة؛ وكلها أمراض مجتمعية تقتل همة المواطن، ويصعب أن نحمل كل أسبابها للحكومة، لكن الحكومة تستطيع أن تحاصر كثيرًا من هذه المشاكل إن جعلت احترام حقوق الإنسان على رأس أولوياتها، ومكنت المواطن المصري من حسن اختيار نوابه وممثليه في انتخابات حرة، وزادت من حق الرقابة الشعبية والبرلمانية على أعمال السلطة التنفيذية، وأدركت أن وظيفة الأغلبية ليست مساندة السلطة التنفيذية على نحو آلي؛ لأن وظيفتها الحقيقية أن تنقل نبض الشارع المصري ومطالب الجماهير إلى دوائر الحكم وأنساق السلطة العليا. وباختصار؛ فإن برنامج الحكومة -رغم كثرة المتشككين في إمكان تطبيقه- يمكن أن يكون فاتحة مرحلة جديدة، إن تقاربت المسافات بين القول والفعل، وأحسنت الحكومة الاستماع إلى صوت الشارع، وتحولت شفافية الحكم إلى التزام حقيقي، وأدرك الجميع أن

العدل الاجتماعي والإصلاح السياسي هما قارب النجاة من أخطار هذه المرحلة العصيبة"[٢١].

رابعًا: في معوقات الإصلاح

هناك مجموعة من العوامل التي أعاقت وتعوق الإصلاح في مصر، من أهمها ما يلي:

١. غياب إرادة الإصلاح الحقيقي لدى النخبة الحاكمة:

إن إرادة الإصلاح لدى النخبة الحاكمة من العناصر الرئيسية في أي عملية إصلاحية على المستوى الوطني، فأي رؤية وطنية للإصلاح سوف تظل مجرد وثيقة، ما لم تتبناها سلطة حاكمة، وتشرع في تنفيذها، من خلال خطط وبرامج محددة؛ بحيث تتحول إلى مشروع إصلاحي وطني، يجري تعبئة مختلف الموارد والإمكانيات المتاحة من أجل تنفيذه، فضلاً عن وضع القواعد والضوابط التي تكفل التوزيع العادل لأعباء العملية الإصلاحية وعوائدها على مختلف فئات المجتمع.

ورغم كثرة حديث رموز النخبة الحاكمة في مصر عن الإصلاح خلال السنوات الأخيرة، إلا أن هذه النخبة لا تمتلك إرادة حقيقية للإصلاح؛ فهي لم تسع يومًا بجدية من أجل بناء توافق مجتمعي على مشروع وطني شامل للإصلاح، وحتى جلسات الحوار الوطني التي قامت السلطة بإجرائها مع بعض قوى وأحزاب المعارضة وتنظيمات المجتمع المدني في بعض الفترات لم تسفر عن نتائج ملموسة. ومن هنا استمرت هذه السلطة تعمل بعقلية الوصاية على الشعب، باعتبارها أدرى منه بمصالحه الحقيقية. وفي هذا السياق يمكن فهم وتفسير ظواهر وممارسات عديدة؛ مثل: اتباع نهج الإصلاح على جرعات، وعلاج المشكلات الكبرى بالمسكنات؛ مما أدى إلى تفاقمها مع مرور الزمن على نحو ما سبق ذكره، ناهيك عن حالة التخبط التي شهدتها وتشهدها قطاعات عديدة؛ مثل الاقتصاد، والتعليم، والصحة، والإسكان، وغيرها.

٢. عدم وجود رؤية شاملة للإصلاح

نظرًا لغياب إرادة الإصلاح الحقيقي لدى النخبة الحاكمة، فإنه لم يتم تطوير رؤية شاملة للإصلاح، تستند إلى توافق وطني شبه عام حول عدد من الأسس والأولويات الضرورية للنهضة والتقدم؛ بحيث تعكس حقيقة التداخل والتكامل بين الإصلاح في المجالات المختلفة، وتكون منطلقًا للخطط والبرامج الإصلاحية القطاعية. والذي حدث عملاً أن السلطة طبقت نهجًا تجزيئيًا للإصلاح؛ حيث سعت لسنوات طويلة للفصل بين الإصلاح السياسي والإصلاح الاقتصادي، وأعطت الأولوية للثاني؛ مما خلق حالة من الجمود السياسي، وانتهى الأمر بعدم إنجاز الإصلاح في أي من المجالين. ولم يختلف الوضع كثيرًا بالنسبة للإصلاح في المجالات الأخرى؛ مما جعل المشكلات تتفاقم مع مرور الوقت.

ولا شك في أن غياب رؤية شاملة للإصلاح، إنما يعكس في جانب مهم منه شخصانية السلطة، وهيمنة الحزب الوطني الديمقراطي على الحياة السياسية، وبالتالي لم تشعر الحكومة ولا الحزب الوطني بحاجة إلى فتح حوار جدي مع الأحزاب والقوى السياسية الأخرى، وتنظيمات المجتمع المدني، بغرض بلورة مشروع وطني للإصلاح؛ فجلسات الحوار الوطني التي عقدها الحزب الحاكم مع بعض أحزاب المعارضة وتنظيمات المجتمع المدني في بعض الفترات لم تسفر عن نتائج تُذكر على نحو ما سبق ذكره، بل إن السلطة دأبت على تجاهل رؤى ومطالب الآخرين، حتى في حالة التشاور معهم، وما حدث بشأن تعديل المادة ٧٦ من الدستور ليس إلا نموذجًا صارخًا لذلك؛ فرغم التوصيات والرؤى التي تقدمت بها بعض أحزاب المعارضة وبعض تنظيمات المجتمع المدني، ورغم جلسات الاستماع التي عقدها مجلس الشورى بشأن الموضوع مع كثير من أهل الرأي والأساتذة المتخصصين، إلا أن الحزب الوطني تجاهل كل ذلك ومرر تعديلاً للمادة المعنية، جاء محبطًا ومخيبًا للآمال على نطاق واسع.

ورغم أن الحزب الوطني طرح بعض الوثائق الفكرية كمنطلقات للإصلاح؛ مثل وثيقة المواطنة، ووثيقة الإصلاح الاقتصادي، ووثيقة مصر والعالم، إلا أن "المشكلة مع صياغات الحزب الفكرية أنها ظلت في معظم الأحوال جزئية ومتوترة ومترددة أحيانًا، واعتذارية أحيانًا أخرى، وباحثة عن زمن طويل قادم في معظم الأحيان، حتى ترسخ الشك في إمكانية حدوثها أثناء حياة جيل بأكمله"، على حد تعبير د. عبد المنعم سعيد مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام[٢٢].

٣. وجود قوى مضادة للإصلاح بحكم استفادتها من الأوضاع الراهنة:

إن من أكبر معوقات الإصلاح في مصر هو وجود قوى وعناصر مضادة للإصلاح، بحكم أنها مستفيدة من استمرار الأوضاع الراهنة. ومن هذه القوى الرأسمالية الطفيلية التي تنامت بشكل كبير خلال العقدين الماضيين، والتي تنخرط في أنشطة هامشية غير منتجة اقتصاديًا واجتماعيًا، وهدفها تحقيق أكبر ربح ممكن، بل إن جانبًا من هذه الأنشطة يدخل في دائرة الجريمة الاقتصادية. ونظرًا لأن عمل هذه الفئات الطفيلية لا يزدهر إلا في إطار غياب سيادة القانون ودولة المؤسسات، فإنها تعمل على إفساد أجهزة الدولة وتخريبها، ولذلك بدأت تنشأ شبكة جهنمية من العلاقات المشبوهة بين رأس المال الطفيلي وكثير من شاغلي المناصب العليا في أجهزة الدولة ومؤسساتها؛ مما أدى في نهاية المطاف إلى استشراء الفساد، ولا يمكن إنجاز أي إصلاح حقيقي في أي مجال من المجالات في ظل وجود هذا الفساد.

وفي ضوء ما سبق، يمكن فهم الدور الذي قام به المال الخاص في تخريب الاستحقاقات المرتبطة بعملية الإصلاح السياسي؛ مثل الانتخابات التشريعية. وعلى سبيل المثال فإنه في الانتخابات التشريعية الأخيرة التي أُجريت في نوفمبر/ ديسمبر عام ٢٠٠٥؛ تجاوز دور المال الخاص حدود الإنفاق على الدعاية الانتخابية إلى شراء الأصوات، وتقديم رشاوى انتخابية، واستئجار بلطجية من قبل بعض المرشحين لممارسة العنف ضد خصومهم وأنصارهم، ولاشك في أن المرشح الذي ينفق عدة ملايين على الدعاية الانتخابية؛ إنما يسعى بالأساس للحصول على الحصانة البرلمانية حتى يوظفها ويستفيد منها بأشكال مختلفة، تدر عليه أكثر مما أنفقه في سبيلها. ولعل ملفات وقضايا "نواب القروض" و"نواب الكيف" التي زخر بها البرلمان المصري في فترات سابقة ليست بعيدة عن الأذهان.

ونظرًا لجمود النخبة السياسية الحاكمة في مصر، فإن عناصر من شاغلي المناصب السياسية العليا –سواء في الحكومة أو في الحزب الوطني الديمقراطي– لم تتحمس يومًا للإصلاح السياسي الحقيقي، بل كثيرًا ما راحوا يقدمون المسوغات لتأجيل هذا الإصلاح، والالتفاف عليه بأشكال مختلفة، بل وتفريغه من مضمونه، والدق على نغمة أن مصر تعيش أزهى عصور الحرية والديمقراطية. وما حدث بشأن تعديل المادة ٧٦ من الدستور ليس بعيدًا عن الأذهان.

ومثل هذه العناصر التي تفتقر إلى أي تربية ديمقراطية حقيقية ظلت دومًا تغلب المصالح الشخصية الضيقة المتعلقة بالاستمرار في المناصب، والتمتع بالمزايا الكبيرة التي تتيحها لشاغليها، على حساب المصلحة الوطنية العليا في الإصلاح والتغيير. ولعل إحساس هؤلاء بأنه لا شعبية حقيقية للحزب الوطني الديمقراطي في الشارع، هو الذي عمق هواجسهم من الإصلاح الحقيقي، وجعلهم يتخذون من تزوير الانتخابات منهجًا للاستمرار في السلطة.

وقد جاءت الانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٠ لتؤكد أن ظنهم في محله، فهذه الانتخابات شهدت درجة يعتد بها من النزاهة؛ بسبب الإشراف القضائي الجزئي عليها، وكانت المحصلة أن المرشحين الرسميين للحزب قد حصلوا على نحو ٣٨% فقط من إجمالي مقاعد مجلس الشعب، وخسر الانتخابات عدد كبير من رموز الحزب وقياداته. وقد كان هذا الأمر بمثابة جرس إنذار؛ حيث بدأت عملية إصلاح داخلي في الحزب تحت مسمى "الفكر الجديد"، ولكن جاءت انتخابات عام ٢٠٠٥ لتؤكد على أن الإصلاح الداخلي للحزب لم يحقق الأهداف المرجوة

منه، وأن هذا الإصلاح ظل على مستوى عناصر ما يُعرف بـ"الحرس الجديد"، ولم يتغلغل في المستويات الوسيطة والقاعدية للحزب؛ ولذا فإن شعبية الحزب تراجعت عما كانت عليه في عام ٢٠٠٠؛ حيث لم يحصل مرشحوه الرسميون في انتخابات ٢٠٠٥ إلا على حوالي ٣٣% من إجمالي مقاعد مجلس الشعب التي يتم شغلها عن طريق الانتخاب مقابل ٣٨% عام ٢٠٠٠، ولولا قيام الحزب بضم ١٦٦ من المنشقين عليه الذين خاضوا الانتخابات كمستقلين وحققوا الفوز لكان قد فقد مركزه كحزب للأغلبية. وإزاء التنافس الشديد الذي شهدته انتخابات ٢٠٠٥ بين المرشحين الرسميين للحزب الوطني وزملائهم المنشقين، وهرولة الحزب نحو ضم المنشقين الفائزين، ذهبت مقولات الإصلاح الداخلي والفكر الجديد والالتزام الحزبي أدراج الرياح.

وقد أكد الأستاذ صلاح الدين حافظ على المعاني السابقة بقوله: "وفي حين تجمعت كل هذه الآراء والاتجاهات دفعًا لمصر نحو إجراء الإصلاح المأمول، وانتظار مبادرتها في التغيير الإيجابي، نلاحظ أن شهورًا طويلة تكاد تصل إلى العام قد انقضت من دون تغيير حقيقي في الأسس الدستورية التي تقوم عليها فلسفة الحكم وطرق ممارسته، وبدائل تداول السلطة عبر الانتخابات الشفافة والنزيهة، ولم يكن ذلك ليحدث إلا بضغوط تيار الاستبداد والفساد، وبقايا العقيدة الشمولية التحكمية داخل الماكينة المصرية. وهذا تيار لا يزال قويًا وفاعلاً للأسف الشديد، يقاوم حتى الرمق الأخير كل محاولات الإصلاح، وها هو يلتف كالعنكبوت الأسود، حتى حول البرنامج الانتخابي للرئيس مبارك؛ لكي يعرقل تنفيذه ويوقف سريانه، تحت حجج ومزاعم عديدة، ومخاوف ومحاذير مخادعة، ابتداء من المقولة الساقطة: "إن الشعب غير مهيأ وغير مثقف بالدرجة التي يمارس فيها الديمقراطية"، وانتهاء بفزاعة التخويف من الخضوع للضغوط الأجنبية. ولسوء حظ مصر أن فئة جديدة من "ترزية القوانين" ومحترفي التأويل والتأجيل قد تسللت إلى داخل تروس الماكينة المصرية، حاملة معها تردي الأداء وسوء النية، وفقر الثقافة الديمقراطية الأصيلة، فقدمت ولا تزال سيلاً من الفتاوى المضللة المعادية لأي إصلاح مأمول"[٢٣].

٤. ضعف القوى صاحبة المصلحة في الإصلاح ومحدودية قدرتها على التأثير:

إن فاعلية القوى صاحبة المصلحة في عرقلة الإصلاح الحقيقي والجاد، لم تقابلها فاعلية مماثلة للقوى صاحبة المصلحة في التغيير والإصلاح؛ وذلك لأسباب عديدة، في مقدمتها السياسات التي اتبعتها السلطة، والتي كان الهدف منها إحكام سيطرتها على المجتمع؛ مما أعاق إمكانية تبلور قوى سياسية واجتماعية حقيقية تناضل بأساليب سلمية من أجل الإصلاح، فأحزاب المعارضة ظلت كيانات هامشية مشلولة بسبب القيود السياسية والأمنية والإدارية المفروضة عليها من قبل السلطة ، وكذلك بسبب المشكلات البنيوية الداخلية التي تعاني منها، والتي أدت إلى كثرة الصراعات والانشقاقات داخلها؛ مما قاد في نهاية المطاف إلى تجميد بعض الأحزاب. وليس من قبيل المبالغة القول: إنه باستثناء ستة أو سبعة أحزاب، فإن بقية الأحزاب تكاد أن تكون غير معروفة للغالبية العظمى من المصريين؛ حيث إنها أحزاب بلا جماهير، وتفتقر إلى مقومات الحزب، بل هي أقرب إلى الدكاكين السياسية منها إلى الأحزاب. ولذلك لم تشكل أحزاب المعارضة تحديًا حقيقيًا للحزب الحاكم في أي فترة من الفترات، خاصة وأنها تفتقر إلى الديمقراطية الداخلية؛ مما جعل دعوتها للديمقراطية والإصلاح على مستوى الحكم فاقدة المصداقية، ناهيك عن فشل هذه الأحزاب في التنسيق الجدي فيما بينها لتعزيز دورها في التأثير على العملية السياسية[٢٤].

ورغم أن جماعة الإخوان المسلمين تمتلك شعبية حقيقية في الشارع السياسي تفوق شعبية جميع أحزاب المعارضة مجتمعة، ورغم تساهل النظام مع الجماعة والسماح لأعضائها بخوض الانتخابات كمستقلين، إلا أن الحظر القانوني يظل سيفًا مسلطًا على رقبتها، كما أن الفوز الكبير الذي حققته الجماعة في الانتخابات التشريعية الأخيرة، والذي عزز مركزها كقوة المعارضة الرئيسية في البلاد؛ حيث حصلت على ٨٨ مقعدًا، أي حوالي

٢٠% من مقاعد مجلس الشعب؛ هذا الفوز سوف يدفع السلطة على الأرجح إلى البحث عن آليات لتحجيم تصاعد دور الإخوان.

ومع تصاعد الدور السياسي للنقابات المهنية خلال ثمانينيات القرن العشرين؛ حيث بدأت تطرح مطالب سياسية عامة تتجاوز المطالب النقابية الفئوية (مثل المطالبة بالإصلاح السياسي من خلال تعديل الدستور، وإلغاء قانون الطوارئ، وتحقيق نزاهة الانتخابات ... إلخ) فقد اتجه النظام إلى تحجيم دور هذه النقابات، خاصة وأن هذا الدور قد اقترن بتصاعد حضور جماعة الإخوان المسلمين على صعيد العمل النقابي؛ حيث أصبحت الجماعة صاحبة الأغلبية في مجالس إدارة عدد من النقابات المهمة؛ مثل الأطباء والمهندسين، والصيادلة والمحامين، والمعلمين، كما برز دورها بدرجة أقل في نقابات أخرى. وفي ضوء ذلك تحركت الدولة لمحاصرة تمدد دور الإخوان في النقابات المهنية من خلال الآلية التشريعية؛ حيث أصدرت القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٩٣ وتعديلاته، بشأن ديمقراطية النقابات المهنية. وفى ظل هذا القانون انتهى الأمر بفرض الحراسة على نقابتي المهندسين عام ١٩٩٥، والمحامين عام ١٩٩٦، كما تم تحجيم أنشطة نقابات أخرى؛ مما أثر بالسلب على فاعلية العمل النقابي بصفة عامة[٢٥].

أما بالنسبة للحركة العمالية، والتي انخرطت قطاعات منها في ممارسة بعض أعمال الاحتجاج الجماعي على مدى العقود الثلاثة الماضية بهدف طرح مطالب ومصالح فئوية؛ فقد اتجهت الحكومة إلى تحجيم دورها كقوة دافعة للإصلاح، وذلك من خلال أساليب عديدة، في مقدمتها استخدام القوة والقمع لفض الاحتجاجات العمالية، واعتقال بعض القيادات العمالية المشاركة في تنظيم الاحتجاجات، فضلاً عن استمرار سيطرة الدولة على التنظيم النقابي الرسمي، متمثلاً في النقابات العمالية، والاتحاد العام لنقابات عمال مصر؛ ولذلك لم يكن غريبًا أن تأتي الاحتجاجات العمالية متجاوزة التنظيمات النقابية، وأن تقوم الأخيرة بإدانة هذه الاحتجاجات في معظم الحالات[٢٦].

كما حرصت السلطة في مصر على محاصرة الحركة الطلابية، وتحجيم نشاطها السياسي، من خلال أساليب عديدة؛ منها إصدار لائحة طلابية تضع قيودًا على النشاط الطلابي، وتخضعه للإدارة، وهي لائحة ١٩٧٩، وتمديد دور الأمن في الجامعة من خلال نظام الحرس الجامعي؛ بحيث أصبح مكتب الأمن في أي كلية بمثابة عين على الطلاب وأنشطتهم وتوجهاتهم السياسية، فضلاً عن التدخل في الانتخابات الطلابية بأشكال مختلفة للحيلولة دون فوز الطلاب الذين ينتمون إلى تيارات سياسية مناوئة، وبخاصة التيار الإسلامي.

كما حرصت أجهزة الأمن على أن تظل التظاهرات والاحتجاجات الطلابية داخل أسوار الجامعات؛ بحيث لا تخرج إلى الشارع أبدًا. وفي المرات التي حاول فيها الطلاب الخروج إلى الشارع تصدت لهم أجهزة الأمن بالقوة، وحدثت اشتباكات بين الجانبين، كما تم في عديد من الحالات اعتقال أعداد من الطلاب المشاركين في الاحتجاجات.

ورغم كثرة التظاهرات والاعتصامات التي قام بها الطلاب على مدى العقود الماضية، إلا أنها ارتبطت في الأغلب الأعم بقضايا خارجية، وظلت في معظمها حبيسة أسوار الجامعات على نحو ما سبق ذكره؛ الأمر الذي حد من دور الحركة الطلابية كإحدى القوى التي يمكن أن تسهم في دفع عملية الإصلاح.

وبخصوص دور القطاع الخاص -الذي تنامى بشكل ملحوظ خلال العقدين الأخيرين- في دفع عملية الإصلاح وبخاصة في المجال السياسي، يمكن القول: إن دوره محدود في أفضل الأحوال؛ وذلك لعدة أسباب منها : عدم تمتعه باستقلالية حقيقية عن الدولة، بل وعدم سعيه من أجل تحقيق هذه الاستقلالية؛ حيث يعتمد بصفة أساسية على الدولة باعتبارها هي التي تقدم التسهيلات والإعفاءات الضريبية والجمركية، وهي التي تطرح المشاريع والمناقصات الكبرى، فضلاً عن دورها في التصدي للاحتجاجات العمالية. كما حرصت الدولة على احتواء القطاع الخاص من خلال أساليب عديدة؛ منها: أخذ آراء جمعيات سيدات ورجال الأعمال بعين الاعتبار

عند رسم السياسات الاقتصادية والمالية، وتمثيل القطاع الخاص في الحكومة والبرلمان، وتشكيل لجان مشتركة تضم ممثلين عن الحكومة والقطاع الخاص لدراسة بعض الملفات الاقتصادية والمالية وتقديم مقترحات بشأنها ..إلخ [٢٧].

وبذلك أصبح القطاع الخاص مرتبطًا بالدولة، مما يحد من دوره كقوة داعمة للإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي.

وأكثر من هذا؛ فإن القطاع الخاص ليس كتلة واحدة متجانسة، بل يضم روافد عديدة؛ منها رافد طفيلي، قام ويقوم بدور كبير في إفساد وتخريب أجهزة الدولة ومؤسساتها، وإفساد الممارسات السياسية المرتبطة بعملية التحول الديمقراطي؛ مثل الانتخابات البرلمانية وغيرها، على نحو ما سبق ذكره.

أما بالنسبة للجمعيات الأهلية، وعلى الرغم من التزايد الكبير في عددها خلال السنوات الأخيرة، إلا أنها لاتشكل قوة حقيقية للدفع في اتجاه الإصلاح لأسباب عديدة؛ منها استمرار وصاية الدولة، وسيطرتها على هذه الجمعيات استنادًا إلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤. ورغم إلغاء هذا القانون وصدور قانون جديد للجمعيات الأهلية، وهو القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٩٩، والذي أُلغي بدوره لصدور حكم بعدم دستوريته؛ مما ترتب عليه إصدار قانون جديد للجمعيات الأهلية هو القانون رقم ٨٤ لعام ٢٠٠٢؛ إلا أن دور هذه الجمعيات لا يزال محدودًا بسبب السلبيات والمشكلات الداخلية التي تعاني منها جمعيات عديدة. ومن هذه المشكلات على سبيل المثال: ضعف الموارد المالية ونقص التمويل، وعدم وجود حسابات منتظمة لدى كثير من الجمعيات، والافتقار إلى العناصر الإدارية المؤهلة للعمل في هذه الجمعيات[٢٨].

وإذا كان العقدان الماضيان قد شهدا ظهور العديد من المنظمات والجمعيات والمراكز التي تعمل في مجالات حقوق الإنسان، ورغم الدور الذي قامت به بعض هذه المنظمات في فضح انتهاكات حقوق الإنسان في مصر، فضلاً عن دورها في مراقبة الانتخابات التشريعية الأخيرة، إلا أن هناك عوامل أثرت وتؤثر سلبًا على عمل هذه المنظمات؛ منها: غلبة الطابع النخبوى على أنشطتها، كما أن العديد منها ظهر بهدف المتاجرة بقضية نبيلة؛ هي قضية حقوق الإنسان؛ حيث تحصل الجمعيات والمراكز المعنية على تمويل من هيئات دولية، وكذلك من حكومات ومنظمات غير حكومية أجنبية، ناهيك عن القيود التي تفرضها الدولة على أنشطة هذه المنظمات؛ مما جعل العلاقة بين الجانبين تتسم بطابع التوتر في كثير من الحالات.

ورغم أن المثقفين قاموا بأدوار مهمة في دفع عملية التغيير والإصلاح في عديد من الدول، إلا أن المثقفين المصريين لم يكن لهم دور بارز بهذا الخصوص؛ وذلك لأسباب عديدة، في مقدمتها افتقار المثقف إلى الاستقلالية الحقيقية؛ حيث إن كثيرًا من الأجهزة والمؤسسات التي يعمل بها المثقفون (مثل الجامعات، والمعاهد، والمراكز البحثية، والصحف القومية، وغيرها) هي تابعة للدولة، وبالتالي فالمثقف هو في نهاية المطاف موظف لدى لحكومة، ويتقاضى راتبه منها.

كما نجح النظام المصري من خلال أساليب عديدة في احتواء أعداد من المثقفين؛ بحيث أصبحوا "شعراء بلاط"، يوظفون قدراتهم وإمكانياتهم العلمية في الدفاع عن حزب مهترىء، وسياسات مشوشة، وممارسات لا تخدم في نهاية المطاف الصالح العام، أما الذين لم يتم احتواؤهم من المثقفين، فمنهم من آثر العزلة بدعوى الحياد الأكاديمي، ومنهم من آثر الهجرة إلى الخارج بشكل دائم أو مؤقت، ومنهم بالطبع من بقي مستعدًا لدفع ثمن رأيه أو موقفه السياسي. لكن الشغل الشاغل لغالبية المثقفين، وبخاصة أساتذة الجامعات أصبح هو توفير الحياة الكريمة لهم ولأسرهم، في ظل ظروف اقتصادية واجتماعية صعبة وضاغطة، وبالتالي لم يشكل المثقفون قوة دافعة للإصلاح؛ بل إن بعضهم أصبح أداة لعرقلة الإصلاح، فهناك مثقفو "الزفة السياسية" الذين يهللون ويطبلون لسياسات النظام، وهناك "ترزية القوانين" القادرين دومًا على إخراج التعديلات الدستورية والقانونية بما يخدم مصلحة السلطة، وليس المصلحة العامة في الإصلاح الحقيقي والجاد.

وهكذا نجحت السلطات عبر سياسات وأساليب عديدة في الحيلولة دون تبلور قوى سياسية واجتماعية، تدفع في اتجاه الإصلاح وتناضل من أجله؛ الأمر الذي أدى إلى استمرار حالة التدهور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، والركود السياسي؛ مما أوجد بيئة ملائمة لاستمرار تقاليد وممارسات التسلط والاستبداد من ناحية، وتنامي قوى وجماعات التطرف والعنف من ناحية ثانية، وتمدد قوى وعصابات الفساد والجريمة من ناحية ثالثة . وهذه القوى متداخلة، وتغذي بعضها البعض، فالتسلط وغياب الديمقراطية يوجد البيئة الملائمة لاتساع نطاق الفساد، وكلاهما (الاستبداد والفساد) يساعدان على بروز جماعات التطرف والإرهاب. وبدعوى التصدي لخطر التطرف والإرهاب راح النظام يكرس من الإجراءات والممارسات غير الديمقراطية، كما أن الفساد بدوره يعمل على تعطيل إمكانيات بناء دولة المؤسسات، وتحقيق سيادة القانون، باعتباره لا يزدهر إلا في إطار غياب القانون. وفي ظل استمرار ثالوث الاستبداد والتطرف والفساد تراجعت فرص وإمكانيات تحقيق الإصلاح الحقيقي في مصر.

ولكن اعتبارًا من عام ٢٠٠٤، ونتيجة لعوامل داخلية وأخرى خارجية؛ بدأت تحدث حالة من الحراك السياسي في مصر، وقد تمثلت أبرز معالمها في ظهور حركات سياسية واجتماعية جديدة، تطالب بالإصلاح والتغيير من خارج إطار الأحزاب والمؤسسات القائمة، وكان في مقدمتها الحركة المصرية من أجل التغيير المعروفة باسم "كفاية"، التي انخرطت في تنظيم التظاهرات السلمية التي راحت تقول: "لا للتمديد"، "ولا للتوريث". ورغم الطابع الرمزي لتظاهرات حركة "كفاية"، إلا أنها أسقطت هالة القداسة التي كانت تحيط بمنصب رئيس الجمهورية في مصر، وأسقطت حاجز الخوف لدى المصريين، فللمرة الأولى بدأوا يسمعون مطالب وانتقادات موجهة للرئيس مباشرة. ولا شك في أن التغطية الإعلامية العالمية التي بدأت تحظى بها مظاهرات "كفاية" قد عززت من تأثيرها، خاصة وأن النظام المصري تعرض لانتقادات دولية حادة، وبالذات من قبل واشنطن، عندما تعامت أجهزته الأمنية بشكل خشن مع بعض تظاهرات كفاية. وفي ظل هذا الزخم راحت جماعة الإخوان المسلمين تؤكد حضورها على الساحة السياسية بشكل علني منذ أواخر عام ٢٠٠٤؛ وذلك من خلال تنظيم تظاهرات حاشدة ورفع شعارات تطالب بالإصلاح، ومحاربة الفساد، وصيانة الاستقلال الوطني.

وبالإضافة إلى ما سبق؛ فقد ظهرت حركات وتنظيمات أخرى تطالب بالتغيير والإصلاح. وقد شكل المثقفون والمهنيون العنصر الرئيسي فيها. ومع تنامي المطالب الداخلية بالإصلاح، وتزايد الضغوط والانتقادات الخارجية الموجهة للنظام المصري، فقد بادر الرئيس مبارك باتخاذ خطوته المفاجئة بشأن تعديل مادة واحدة من الدستور؛ هي المادة ٧٦، وهو التعديل الذي نجح الحزب الوطني وقياداته البيروقراطية في تفريغه من مضمونه الحقيقي على نحو ما سبق ذكره، بحيث أصبحت المادة ٧٦ المعدلة بحاجة إلى تعديل جديد.

٥. ضعف القدرات المؤسسية لأجهزة الدولة ومؤسساتها:

يعتبر ضعف القدرات المؤسسية لأجهزة الدولة ومؤسساتها من العوامل الرئيسة المعوقة للإصلاح في مصر، وبخاصة في المجالات غير السياسية، فحالة التضخم والترهل الإداري التي تعاني منها هذه المؤسسات، وغلبة الطابع البيروقراطي على عملها، واستشراء الفساد فيها؛ يجعلها غير مؤهلة لتنفيذ السياسات والبرامج الإصلاحية.

وتتمثل إحدى المشكلات الكبرى في مصر في أن مفهوم المؤسسية وثقافة العمل المؤسسي لم تستقر بعد؛ حيث إن الأساس في التقاليد المصرية هو الفرد وليس المؤسسة، وهذا تجسيد لمبدأ شخصانية السلطة، الذي يمثل سمة بارزة في الثقافة السياسية للمصريين. ومن هذا المنطلق؛ فإذا تصادف وجود شخصية قيادية ديناميكية على رأس وزارة أو هيئة أو مؤسسة؛ فإنه ينهض بها، ويحرك فيها الفاعلية، إلا أنه بمجرد أن يترك منصبه تعود إلى سيرتها الأولى.

ويظهر عجز أجهزة الدولة ومؤسساتها بشكل فاضح أثناء الأزمات والكوارث، وما حدث بشأن التعامل مع كارثة عبارة "السلام ١٩٩٨" التي غرقت في البحر الأحمر وبها حوالي ١٠٠٠ شخص في مطلع فبراير ٢٠٠٦ ليس بعيدًا عن الأذهان؛ حيث ظهرت أجهزة الدولة بطيئة ومتخبطة، وتفتقد إلى أي حس إنساني في التعامل مع أسر وعائلات وأقارب الضحايا؛ الأمر الذي دفعهم إلى اقتحام ميناء سفاجا والاشتباك مع قوات الأمن. وفي هذا السياق فقد حذرت الأهرام في عددها الصادر بتاريخ ٢٠٠٦/٢/١٦ من أن تتحول تعويضات أسر الضحايا إلى مأساة أخرى، فإن "ما يثير الاستغراب بل والاستنكار أن أسر الضحايا ومعهم المصريون جميعًا يستمعون ويقرأون عن تعويضات بآلاف الجنيهات، وعن تبرعات بملايين الجنيهات، وعن حسابات جرى فتحها في البنوك لذات الغرض، إلا أن المحصلة الحقيقية التي وصلت إلى هذه الأسر ضئيلة للغاية، وربما لا تُذكر، كما أن عدد الأسر التي حصلت على تعويضات قليل للغاية بالقياس إلى إجمالي عدد الضحايا".

٦ . ضعف آليات المراقبة والمساءلة والمحاسبة في ظل تآكل هيبة الدولة وتراجع سيادة القانون:

من المؤكد أن ضعف آليات المراقبة والمحاسبة والمساءلة، يمثل أحد المعوقات الأساسية للإصلاح، باعتبار أن ذلك يساعد على استشراء الفساد، ويجعل أخطاء وخطايا كبار المسئولين في أجهزة الدولة ومؤسساتها تمر دون مساءلة.

ورغم تقديم بعض كبار المسئولين للتحقيق والمحاكمة في قضايا فساد، إلا أن هؤلاء يمثلون قمة جبل الجليد؛ حيث تغول الفساد في مصر، وأصبح يعشعش في أجهزة الدولة ومؤسساتها.

ولا شك في أن استشراء الفساد إنما هو دليل على تراجع هيبة الدولة وتآكل سيادة القانون؛ حيث إن هناك فئات تتصرف وكأنها فوق القانون. وإذا كان الخطاب الرسمي للسلطة يؤكد على مقولة إنها "لا تتستر على فساد"، فإن المعضلة الحقيقية في مصر تتمثل في أن الفساد موجود في أجهزة الدولة ومؤسساتها. وفي سياق الحديث عن الفساد، وفي معرض تعليقه على كارثة العبارة "السلام ٩٨"، قال الأستاذ أمين هويدى: "الحوادث المؤسفة شيء يحدث في كل البلدان، لكن أن تتكرر بهذه الفظاعة المؤلمة دون التصدي لها حماية لأرواح الناس أمر يدعو إلى العجب!!! أين سلطة ومسئولية الدولة إذن؟! لقد سلمت الدولة أغلب مسئوليتها إلى حفنة من الأشخاص، يقودون القطاع الخاص الذي عجزوا حتى الآن عن أن يجعلوه قاطرة تحمل المسئولية. بقي أمن المواطن؛ وهو شيء لا أظن أنه قابل للتنازل عنه، وإلا عمت الفوضى. القانون الموضوع كفيل بردع الخارجين عنه، ولكن تنفيذه هو الشيء المفقود في الشارع والمدارس والمستشفيات، وفي إقامة المباني وتآكل أراضينا الزراعية. القانون دون قدرة على تنفيذه مجرد وهم، ويفتح المجال أمام الفساد الذي وصل إلى النخاع"[٢٩].

هذا وقد أصبح من الشائع في مصر أنه كلما تقع كارثة أو يحدث خطأ جسيم في نطاق عمل وزارة ما أو هيئة ما، تتم إحالة صغار الموظفين إلى التحقيق والمحاكمة، ورغم أن الموظف أو العامل البسيط قد يكون هو المسئول بشكل مباشر، إلا أن هذا لا يعفي المسئولين الكبار من المسئولية، خاصة إذا كانت مقدمات المشكلة أو الكارثة معروفة، ولم يتحرك أحد لمعالجتها. فهل العامل البسيط هو المسئول عن توفير متطلبات صيانة قطارات الدرجة الثالثة المتهالكة؟، ومن المسئول عن كون معظم العبارات في مصر تفتقر إلى مقومات السلامة والأمان المعروفة عالميًا، وأين كان وزير الزراعة الأسبق عندما توالى لسنوات طويلة دخول مبيدات مسرطنة إلى مصر؟.

أما بالنسبة للرقابة البرلمانية على السلطة أعمال السلطة التنفيذية فهي عديمة الفاعلية، فاحتكار الحزب الوطني للأغلبية في مجلس الشعب جعل من الاستجواب باعتباره من أكثر وسائل الرقابة البرلمانية فاعلية بلا جدوى، بحيث أصبحت نتيجة أي استجواب معروفة سلفًا، وهي موافقة المجلس على إغلاق باب المناقشة والانتقال إلى جدول الأعمال، وتوجيه الشكر للوزير أو الحكومة؛ وبذلك يصبح الاستجواب كأن لم يكن.

كما لم يحدث أن قام مجلس الشعب بسحب الثقة من أي وزير، ولم يحدث أن سقطت حكومة بسبب فقد الثقة في البرلمان منذ نشأته عام ١٨٦٦[٣٠].

وعلى الرغم من الحملات التي تشنها الصحافة وبخاصة صحف المعارضة والصحف المستقلة، بل وبعض الصحف القومية، سواء فيما يتعلق بقضايا فساد، أو بقصور وإهمال في أجهزة الدولة ومؤسساتها، إلا أن الحكومات المتعاقبة اعتادت أن تتعامل مع ما تقوله هذه الصحف بمنطق التسفيه أو التجاهل على نحو ما سبق ذكره؛ الأمر الذي فرغ هامش حرية التعبير من مضمونها، فأصبح بمثابة مساحة للصراخ الذي يتجاوز الحدود في بعض الأحيان.

رابعًا: في بدائل الإصلاح

سوف نركز على بديلين أساسيين محتملين لغياب الإصلاح الحقيقي في مصر: أولهما- استمرار الأوضاع الراهنة، وهو البديل السيء. وثانيهما- حدوث انتفاضة شعبية، وهو البديل الأسوأ بل والكارثي. وفيما بعض التفاصيل عن كل من البديلين.

البديل الأول- استمرار الأوضاع الراهنة

جوهر هذا البديل هو عدم حدوث نقلة حقيقية في مصر على طريق الإصلاح، بما يعني استمرار الأوضاع الراهنة.

وإذا كان هذا لا يمنع بالطبع من حدوث تطور جزئي هنا أو هناك، إلا أن واقع الأزمة المجتمعية الشاملة سوف يظل يمثل السمة الرئيسية، وإن أسلوب عمل الحكومة سوف يظل يغلب عليه طابع إطفاء الحرائق، وتقديم المسكنات، وحل المشكلات على مستوى الوعود والتصريحات. وفي ظل هذا البديل سوف تستمر عملية احتكار السلطة والثروة، وسوف تتسع العلاقات المتداخلة والمشبوهة بينهما، وسوف يظل الفساد (الكبير والصغير) كأحد الآليات التي تمكن قطاع من كبار موظفي الدولة من تحقيق الثراء غير المشروع، وتمكن قطاعات واسعة من متوسطي وصغار الموظفين من سد الفجوة بين دخولهم الرسمية والارتفاع المستمر في أسعار السلع والخدمات.

وفي ظل هذا البديل، سوف يستمر التركيز على الأمن بمعناه السياسي، بما يعني استمرار تصاعد معدلات العنف والجريمة والبلطجة، وكلها ظواهر سلبية، تُعتبر بمثابة إفرازات لتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، واتساع الفجوة بين الطبقات، وتدهور أوضاع الطبقة الوسطي، والزيادة المستمرة في أعداد المهمشين اقتصاديًا واجتماعيًا، وكذلك أطفال الشوارع الذين أصبحوا يشكلون شريحة اجتماعية لا يُستهان بها.

وإذا كانت الدولة المصرية قد تمكنت من كسر شوكة جماعات التطرف والإرهاب اعتمادًا على السياسات الأمنية؛ فإنه مع استمرار الأوضاع الراهنة قد تظهر موجة جديدة أو جيل جديد من هذه الجماعات، خاصة وأن استشراء الفساد، واتساع نطاق الظلم الاجتماعي، وتفاقم مشكلة البطالة، وبخاصة في صفوف الشباب؛ إنما يخلق بيئة مواتية لبروز ظواهر التطرف والإرهاب من جديد، فالتطرف والإرهاب هما الوجه الآخر للفساد.

وفي ظل استمرار الأوضاع الراهنة، سوف يظل شبح التوترات الطائفية مخيمًا على المجتمع المصري، وقد تنقلت الأوضاع على نحو يشكل تهديدًا جديًا للوحدة الوطنية. وفي ظل استمرار هذه الأوضاع أيضًا سوف تظل الدولة المصرية تعاني من الانكشاف والتبعية تجاه العالم الخارجي، بكل ما ينطوي عليه ذلك من تدخلات لبعض القوى الخارجية، وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية في الشئون الداخلية المصرية.

وثمة عدة عوامل ترجح استمرار الأوضاع الراهنة في مصر لبعض الوقت:

أولها- إن قدرة الشعب المصري على التكيف والتأقلم مع الواقع ومستجداته عالية، فهذا الشعب لديه صبر تاريخي، وقد تحمل الكثير من المصاعب والضغوط التي صاحبت سياسات الإصلاح الاقتصادي، والتي دأب المسئولون على وصفها بـ"الدواء المر"، وبالتالي يمكن أن يتعايش مع هذه الأوضاع، ويتحمل المزيد، خاصة في ظل وعود الإصلاح البراقة.

وثانيها– ضعف إرادة الإصلاح الحقيقي لدى النخبة الحاكمة؛ حيث إن هذا النوع من الإصلاح يتطلب تغييرًا حقيقيًا ليس على مستوى الأشخاص فحسب، ولكن على مستوى السياسات أيضًا؛ وهذا أمر غير متوقع في مصر، خاصة وأن التغيير في الأشخاص لاينعكس في الغالب على السياسات، حيث التجديد في النخبة الوزارية يغلب عليه الاعتبارات الفنية والبيروقراطية وليس السياسية، مما يجعل علاقة الرئيس بالوزراء أقرب إلى علاقة رئيس بموظفين، وبالتالي هم لايفعلون شيئًا إلا بناء على توجيهات السيد الرئيس، وكأنه مطلوب من الرئيس أن يصدر توجيهات بشأن مختلف القطاعات، وجميع القضايا، وهذا يعني ببساطة تحميله ما لا طاقة له به، فليس مطلوبًا من رئيس الجمهورية في أي دولة متابعة مختلف القطاعات، والتدخل في التفاصيل؛ فهذه مسئولية أجهزة الدولة ومؤسساتها، والمشكلة الكبرى في مصر أن ميراث شخصانية السلطة والمركزية قد أدى إلى قتل روح المبادرة والخيال السياسي والإداري، وأصبحت القاعدة على مختلف المستويات هي "انتظار التوجيهات من أعلى".

وثالثها– إن تأثير القوى والجماعات المستفيدة من استمرار الأوضاع الراهنة لا يزال قويًا ومؤثرًا، خاصة وأن هذه القوى تضم بعض شاغلي المناصب السياسية العليا، وكثير من كبار الموظفين في أجهزة الدولة ومؤسساتها، وعديد من قيادات الحزب الوطني الديمقراطي، فضلاً عن القطاع الخاص وبالذات رافده الطفيلي، الذي لا تزدهر أنشطته إلا في إطار غياب سيادة القانون.

ورابعها– إن النوايا الطيبة أو التوجهات الإيجابية التي يعلن عنها السيد الرئيس مبارك بشأن الإصلاح، عادة ما تفرغها عناصر وأجهزة متمرسة من مضامينها الحقيقية، وما حدث بشان تعديل المادة ٧٦ من الدستور سوف يتكرر على الأرجح بشأن مبادرات إصلاحية أخرى؛ بحيث يتحول الإصلاح إلى عملية تجميلية ديكورية ليس إلا؛ أي سيصبح إصلاحًا مغشوشًا وليس حقيقيًا.

لكن رغم كل العوامل سالفة الذكر، إلا أن الأوضاع الراهنة لا يمكن أن تستمر طويلاً، فإن الصبر التاريخي للشعب المصري له حدود، وبالتالي لا سبيل إلا أن تتجه الأوضاع نحو التحسن، في ظل إطلاق عملية جدية للإصلاح الحقيقي والشامل، أو تتجه نحو البديل الكارثي متمثلاً في الانتفاضة الشعبية.

البديل الثاني– الانتفاضة الشعبية أو حالة العصيان المدني:

يمكن اعتبار هذا (بديل الانتفاضة الشعبية) بمثابة البديل الكارثي على نحو ما سبق ذكره. والمنطلق الرئيسي الذي يقوم عليه هو اتجاه الأوضاع في مصر نحو مزيد من التدهور والتأزم، لدرجة تؤدي إلى حدوث انفجار مدوي، يأخذ شكل انتفاضة شعبية على غرار انتفاضة ١٧ و١٨ يناير عام ١٩٧٧. وثمة عدة شروط لهذا البديل؛ منها: فشل النظام المصري في إطلاق عملية جادة للإصلاح، أو انخراطه في إصلاح مغشوش يركز على الشكل دون المضمون، ولا يقدم حلولاً للمشكلات الحادة والمتزامنة التي عانى ويعاني منها الشعب المصري منذ سنوات طويلة، وكذلك فشل قوى وأحزاب المعارضة في ممارسة الضغوط على السلطة من أجل دفعها للتحرك بجدية على طريق الإصلاح، وتفاقم حالة الإحباط لدى قطاعات عريضة من المواطنين من جراء تزايد عجزها عن إشباع حاجاتها الأساسية ، ولا شك في أن التفاوتات والتناقضات الصارخة في المجتمع تغذي حالة الإحباط هذه، كما أن يأس الناس من كثرة الوعود والتصريحات التي أصبحت فاقدة المصداقية؛ قد يدفعها إلى الانخراط في عمل احتجاجي كبير للتعبير عن رفض الأوضاع القائمة.

وإذا كانت العوامل سالفة الذكر تمثل بعض الشروط الموضوعية لانزلاق البلاد نحو هذا البديل الكارثة؛ فإن بعض الأحداث والتطورات قد تكون بمثابة المفجر لبركان الغضب والعنف، كأن يظهر عجز الحكومة جليًا في التصدي لأزمة ما، أو تحدث مواجهات بين الشرطة وإحدى الفئات الاجتماعية

لسبب أو لآخر. كما أن تظاهرات طلابية حاشدة أو إضرابات عمالية كبيرة قد تكون بمثابة الشرارة، بحيث تنتشر كالعدوى . ولعل بعض الأحداث التي شهدتها مصر في مرحلة ما بعد ١٩٥٢ تعتبر ذات دلالات هامة بهذا الخصوص؛ مثل: أحداث ١٩٦٨، وانتفاضة يناير ١٩٧٧، وتمرد جنود الأمن المركزي عام ١٩٨٦.

والمشكلة هنا هي أن الانتفاضة الشعبية قد تفرغ شحنة الغضب المكبوت لدى قطاعات اجتماعية واسعة، إلا أنها سوف تشكل كارثة نظرًا لما يترتب على مثل هذه الانتفاضات من خسائر في الأرواح، وتدمير وتخريب في المنشئات العامة والخاصة، وبخاصة في حالة دعوة الجيش للتدخل بقصد السيطرة على الأوضاع، في حال عدم قدرة أجهزة الأمن في تحقيق هذا الهدف. كما أن الانتفاضة في حد ذاتها لن تقدم حلاً للمشكلات والأزمات التي يعاني منها الشعب المصري، خاصة وأن عملية إعادة بناء ما يمكن أن يترتب على الانتفاضة سوف يضيف أعباء إضافية على الدولة والمجتمع.

ولكن بدلاً من الانتفاضة قد يشهد المجتمع المصري حالة عصيان مدني سلمية، تدعو إليها بعض قوى وحركات المعارضة، إذا ما وصلت إلى الشعور باليأس الكامل من إمكانية إنجاز إصلاح حقيقي وجدي في البلاد، في ظل الأوضاع القائمة، ووصلت إلى شعور بالعجز عن ممارسة التأثير في السلطة من خلال القنوات، والوسائل التقليدية للمعارضة.

ولكن خيار العصيان المدني محفوف بالمخاطر والمحاذير، في ظل احتمال استغلاله من قبل بعض الفئات؛ بحيث تحول العصيان السلمي إلى أعمال عنف وتخريب، وبخاصة في ظل غياب تقاليد وثقافة التظاهر السلمي في المجتمع المصري، فالمصري يخضع للسلطة، وقد يتحايل على قراراتها، وإذا فاض به الكيل قد ينتفض.

خاتمة: في شروط الإصلاح الحقيقي ومتطلباته:

إن استمرار الأوضاع الراهنة في مصر هو بديل سيء، وتدهور هذه الأوضاع إلى حد حدوث انفجار شعبي هو بديل أسوأ بل وكارثي، ولتجنب السيء والأسوأ فإنه لابديل عن التحرك بجدية وفاعلية على طريق الإصلاح الحقيقي، وليس الإصلاح المغشوش . وإذا كان الرئيس مبارك قد طرح في برنامجه الذي خاض على أساسه الانتخابات الرئاسية التي أُجريت في سبتمبر ٢٠٠٥ جملة من التوجهات التي تصلح كأساس يمكن الانطلاق منه والبناء عليه، خاصة وأن بعض ما طرحه يلامس بعض مطالب المعارضة، إلا أن الفيصل في هذا الأمر يتوقف على أسلوب تنفيذ برنامج الرئيس. وإذا كان هذا البرنامج، إذا ما نُفذ بجدية يمثل نقطة انطلاق، فإن هناك جملة من الشروط والمتطلبات لتحقيق الإصلاح الحقيقي والجاد؛ منها مايلي (بدون ترتيب لأهميتها):

١. بناء المصداقية:

العنوان السابق مقتبس من مقال للدكتور عبد المنعم سعيد، نُشر بجريدة الأهرام بتاريخ ٢٠٠٦/٢/٧ تحت عنوان: "بناء المصداقية أولاً ....!"؛ حيث يعاني النظام في مصر من معضلة عدم المصداقية، التي تتجلى في مؤشرات ودلائل عديدة، منها ضعف ثقة الناس في التصريحات والبيانات الرسمية حتى وإن كانت حقيقية!!!، والعزوف عن المشاركة في الانتخابات، حيث نسبة المشاركة في كل من الانتخابات الرئاسية التي أُجريت في سبتمبر ٢٠٠٥، والانتخابات التشريعية التي أُجريت في نوفمبر وديسمبر من نفس العام كانت في حدود ٢٣% من إجمالي المسجلين في كشوف الناخبين، ومن مؤشرات غياب المصداقية تواضع نسبة التصويت لصالح المرشحين الرسميين للحزب الوطني الديمقراطي؛ حيث حصلوا في انتخابات عام ٢٠٠٠ على حوالي ٣٨% من إجمالي مقاعد مجلس الشعب، وحصلوا على نحو ٣٣,٥% من إجمالي المقاعد في الانتخابات التشريعية لعام ٢٠٠٥، رغم أنها أُجريت في إطار حركة الإصلاح الداخلي للحزب.

وثمة عدة عوامل كرست عدم مصداقية السلطة؛ منها: شيوع ظاهرة الفجوة بين القول والفعل لدرجة أنها أصبحت من ثوابت عمل السلطة التنفيذية، وانتشار النفاق السياسي

والإعلامي على نطاق واسع، وكثرة لجوء الحكومة وحزبها إلى التلاعب والانتهازية، بما يخدم هدف الهيمنة على الحياة السياسية، وتأمين الاستمرار في السلطة، فعندما اتضح أن النتائج التي حققها المرشحون الرسميون للحزب الوطني –سواء في انتخابات ٢٠٠٠ أو ٢٠٠٥– لا تضمن له الأغلبية المريحة؛ هرول لضم المنشقين عليه الذين فازوا في الانتخابات لتأمين الحصول على أغلبية مريحة؛ وهو مايعني أن كل ماردده مسئولو الحزب عن الالتزام الحزبي ومحاسبة المنشقين لا قيمة له. وهذه الممارسة التي يتورط فيها الحزب والمنشقون عليه، والتي ليس لها مثيل في العالم؛ تفسد الممارسة الديمقراطية؛ لأنها بمثابة تزييف لإرادة الناخبين. كما أن غياب الشفافية يمثل عاملاً هامًا لمعضلة المصداقية التي يعاني منها الحكم في مصر، وقد كان من اللافت للانتباه أن عددًا من كبار المسئولين من جهات مختلفة حرصوا على تصدير كلامهم بعبارة "بناء على توجيهات السيد الرئيس بشأن ضرورة الشفافية"؛ وذلك عند إدلائهم بأحاديث وتصريحات عن مرض أنفلونزا الطيور في مصر؛ الأمر الذي بدا وكأن القاعدة هي عدم الشفافية، ومن ثم لا تتحقق الشفافية إلا بناء على توجيهات من السيد الرئيس!!!.

وبخصوص بناء المصداقية، فقد أشار د. عبد المنعم سعيد إلى أنها: "تعني أولاً الصدق مع النفس، والقبول بالنتائج والحقائق كما هي، لا كما يتم تركيبها من عناصر متنافرة ومتناقضة، كما أنها تعني ثانيًا الصدق مع الآخرين بمسار ديمقراطي حقيقي لا توجد فيه ألعاب بهلوانية قانونية لإبقاء الأحوال على ما هي عليه كما جرى في عملية تعديل المادة ٧٦ من الدستور، وأخيرًا؛ فإنها تعني القبول من قبل الرأي العام، الذي أضناه التعب من عمليات طويلة للتسويف والتأجيل والانتظار .... وبصراحة كاملة فإنه ما لم تتغير علاقة أمين عام الحزب الوطني الديمقراطي ورئيس مجلس الشورى أيضًا بلجنة الأحزاب، والصحف القومية؛ فإن حديث الحزب الوطني عن قواعد اللعبة الديمقراطية سوف يظل بعيدًا عن المصداقية، وسوف يظل الحديث مستمرًا في داخل وخارج مصر عن نوع من الإصلاح التجميلي وليس الحقيقي. وبصراحة أكثر؛ فإنه ما لم يأخذ الحزب وأعضاؤه عملية التعديلات الدستورية بالجدية اللازمة والانفتاح اللازم على الرأي العام؛ فإن الشعور العام سوف يظل متراوحًا بين الشك واليقين بوجود ملعوب قادم، يجعل الأوضاع في النهاية كما كانت دائمًا"[٣١].

٢. إطلاق حوار وطني مسئول بقصد التوافق على مشروع للإصلاح الحقيقي والشامل:

إن الإصلاح الجاد والحقيقي في مصر هو في نهاية المطاف ليس مسئولية شخص واحد، أو حزب واحد، أو تيار واحد، ولكنه مسئولية وطنية مشتركة، تقع على عاتق مختلف القوى والتيارات السياسية والفكرية، ومختلف أجهزة ومؤسسات الدولة والمجتمع، وبالتالي يتعين على النظام، ومن باب بناء المصداقية؛ المبادرة بإطلاق حوار وطني جاد وحقيقي، تشارك فيه مختلف القوى والتيارات السياسية والفكرية، ومنظمات المجتمع المدني؛ بهدف التوافق على مشروع وطني للإصلاح. ولكي ينجح هذا الحوار فلا بد من توفر شروط عديدة منها: أن يحظى بمشاركة مختلف الأطراف الفاعلة على مستوى كل من الدولة والمجتمع، وأن تتخلى السلطة عن المنطلقات التي استندت إليها تجارب الحوار الوطني في السابق؛ ومنها النظر إلى إجراء حوار مع بعض قوى وأحزاب المعارضة من زاوية أنه نوع من العلاقات العامة ومحاولة لكسب الوقت، وإعطاء الانطباع بانفتاح النظام على قوى المعارضة؛ وهو الأمر الذي جعل هذه الحوارات لا تسفر عن شيء جدي.

وبالنظر إلى البرنامج الانتخابي الذي خاض على أساسه الرئيس مبارك الانتخابات الرئاسية التي أُجريت في سبتمبر ٢٠٠٥، والمبادرات والأفكار الإصلاحية التي طرحتها وتطرحها بعض قوى وأحزاب المعارضة، فإنه ليس من الصعب التوصل إلى قواسم مشتركة بين الحكم وبين قوى وأحزاب المعارضة وتنظيمات المجتمع المدني؛ بحيث تكون أساسًا للمشروع الوطني للإصلاح. وعلى سبيل المثال؛ فالرئيس تحدث في برنامجه عن تعديل دستوري، ومن المعروف أن تعديل الدستور هو

مطلب لقوى وأحزاب المعارضة، مما يعني التقاء السلطة والمعارضة على هذا الهدف، لكن المشكلة ستبرز عند مناقشة ماهية التعديلات الدستورية وطبيعتها.

وإذا تعاملت السلطة مع قضية تعديل الدستور بنفس منطق تعديل المادة ٧٦ منه، فإن هذا التوافق على المبدأ سيتحول إلى خلافٍ حاد. وبالتالي: ما لم تتخل السلطة عن عقلية تجبير الإصلاحات الدستورية والقانونية بما يخدم استمرار هيمنة الحزب الوطني الديمقراطي على الحياة السياسية؛ فإنه سيكون من الصعب جدًا التقدم على طريق إنجاز إصلاح حقيقي.

وثمة معضلة أخرى تتصل بالحوار الوطني المستهدف، وهى موقع جماعة الإخوان المسلمين من هذا الحوار، فالجماعة حافظت على استمراريتها لأكثر من ٧٥ عامًا، رغم الضربات الأمنية الموجعة التي تعرضت لها، كما أكدت أنها تمتلك شرعية شعبية؛ حيث تمثل حاليًا قوة المعارضة الرئيسية في البلاد، ولديها ٨٨ نائبًا في مجلس الشعب، وبالتالي فإنها تمثل رقمًا صعبًا في المعادلة السياسية؛ مما يجعل التعامل معها بمنطق الإقصاء ليس حلاً. ومن هنا؛ فإنه يتعين فتح ملف الإخوان، والبحث في سبل إدماج الجماعة في الحياة السياسية ضمن قواعد واضحة للعبة السياسية، يقبلها الجميع، ويتم إحاطتها بضمانات دستورية تحول دون الانقلاب عليها من قبل أي طرف. وإذا كان جانب من المسئولية يقع على عاتق النظام بهذا الشأن، فإن الجانب الآخر يقع عاتق الإخوان أيضًا، فالجماعة مطالبة أكثر من أي وقت مضى بطمأنة القوى والفئات التي انتابتها الهواجس من جراء فوز الإخوان في الانتخابات التشريعية الأخيرة، كما أن اتجاهها للفصل بين السياسي والدعوى في عملها قد يشكل تطورًا هامًا على طريق إدماج الجماعة في الحياة السياسية[٣٢].

٣. تحول الحزب الوطني الديمقراطي إلى "حزب حقيقي":

من المعروف أن الحزب الوطني الديمقراطي يستمد قوته من عنصرين لا علاقة لهما بطبيعته كحزب: **أولهما–** أن رئيس الدولة هو رئيس الحزب. **وثانيهما–** التداخل الشديد بين أجهزة الحزب ومؤسسات الدولة، وتوظيف الأخيرة لحساب الحزب، وبخاصة خلال الاستحقاقات الانتخابية. وقد ظل الحزب منذ تأسيسه محتكرًا للأغلبية البرلمانية، استنادًا إلى سياسة منهجية دأب على اتباعها في تزوير الانتخابات، لدرجة أن الانتخابات المصرية أصبحت تشكل نماذج كلاسيكية للتلاعب وانعدام الشفافية. ومن هنا؛ فقد ظهر الحزب على حقيقته خلال انتخابات عام ٢٠٠٠، وانتخابات عام ٢٠٠٥؛ حيث إن مسحة الشفافية التي شهدتها كل منهما جعلت مرشحيه الرسميين يحصلون على حوالي ٣٨% و٣٣% من إجمالي مقاعد مجلس الشعب على التوالي؛ مما بدد أي أوهام بشأن شعبية الحزب في الشارع السياسي.

وفي ضوء ما سبق، ونظرًا للتداخل الشديد بين أجهزة الحزب وأجهزة الدولة؛ فقد أصبح الحزب يقوم على رفاعة الدولة، وبالتالي لم يطور رؤية أيديولوجية وفكرية واضحة، كما لم يلتزم بأسس ومقومات العمل الحزبي الحقيقي، وفي مقدمتها الالتزام الحزبي؛ لذلك تمثل التحدي الكبير الذي واجه الحزب خلال الانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٠ و٢٠٠٥ في انشقاق عدد كبير من أعضائه وترشيح أنفسهم كمستقلين، بعد أن رفض الحزب ترشيحهم على قوائمه. ورغم أن الحزب شرع منذ عام ٢٠٠٠ في عملية إصلاح داخلي تحت شعار الفكر الجديد، وقد أصدر بعض الوثائق مثل وثيقة المواطنة، ووثيقة الإصلاح الاقتصادي، ووثيقة مصر والعالم؛ إلا أن المشكلة مع صياغات الحزب الفكرية: "أنها ظلت في معظم الأحوال جزئية ومتوترة ومترددة أحيانًا، واعتذارية أحيانًا أخرى، وباحثة عن زمن طويل قادم في معظم الأحيان، حتى ترسخ الشك في إمكانية حدوثها أثناء حياة جيل بأكمله"[٣٣].

وإذا كانت القرارات التي اتخذها الرئيس مبارك رئيس الحزب الوطني الديمقراطي في مطلع فبراير ٢٠٠٦، بشأن إعادة تشكيل الأمانة العامة للحزب الوطني الديمقراطي، وهيئة مكتبها؛ تمثل خطوة على طريق الإصلاح الداخلي للحزب، فإن أي

حديث عن الإصلاح الديمقراطي في مصر سوف يكون فاقدًا للمصداقية ما لم يتم الفصل بشكل كامل وواضح بين الدولة والحزب الوطني الديمقراطي؛ بحيث يتحول إلى حزب سياسي يتنافس مع غيره من الأحزاب استنادًا على إمكانياته الحزبية الذاتية، وليس استنادًا إلى إمكانيات الدولة ومؤسساتها. كما أن إنهاء أي علاقة للحزب الوطني الديمقراطي بلجنة شئون الأحزاب –التي يفترض إعادة النظر في وجودها ذاته إذا كانت هناك نية جادة للإصلاح– وبالصحف القومية؛ هو من المتطلبات الرئيسية لإضفاء المصداقية على عملية الإصلاح [٣٤].

٤. المبادرة بإصلاح أحزاب المعارضة وإحياء دورها:

إذا كان التحرك بجدية على طريق الإصلاح يقتضي تحول الحزب الوطني الديمقراطي إلى حزب حقيقي؛ فإنه يقتضي أيضًا قيام أحزاب المعارضة بعملية إصلاح داخلي حقيقية؛ حيث كشفت الانتخابات التشريعية الأخيرة عن مدى حالة الضعف والهشاشة التي تعاني منها أحزاب المعارضة، بما في ذلك الأحزاب المعروفة؛ مثل: الوفد الجديد، والتجمع والناصري؛ فالأول حصل على ٦ مقاعد في الانتخابات من إجمالي ٤٤٤ مقعدًا، وحصل الثاني على مقعدين، فيما أخفق الثالث في الحصول على أي مقعد؛ وهو ما يعني ببساطة انصراف الناس عن هذه الأحزاب، وعدم ثقتها فيها. ولعل الانقسامات الداخلية التي تعصف بحزب الوفد الجديد –أكبر حزب معارض في البلاد– كما عصفت بأحزاب أخرى قبله؛ تمثل مؤشرًا على المأزق الذي تعيشه أحزاب المعارضة.

ولا يمكن لأحزاب المعارضة أن يكون لها دور في عملية الإصلاح إلا إذا بادرت بعملية إصلاح داخلي حقيقي، تعيد لها قدرًا من الفاعلية والحيوية. ومن المهم أن تشمل عملية الإصلاح والمراجعة الرؤى الفكرية لهذه الأحزاب؛ بحيث تأخذ في الاعتبار المستجدات على الساحتين المصرية والعالمية، وهياكلها التنظيمية؛ بحيث تكون أكثر فاعلية وأقل بيروقراطية، وتقوم على أساس الالتزام بتطبيق الديمقراطية الداخلية بشكل صحيح، فضلاً عن تطوير أساليبه ووسائلها في الاتصال بالجماهير، بما يعيد لها قدرًا من الثقة في الشارع السياسي، وبدون ذلك سوف تظل هذه الأحزاب على الهامش، وربما يكون مصير بعضها الاندثار[٣٥].

٥. تغيير الدستور :

إن مطلب تغيير الدستور أو تعديله هو مطلب قديم لقوى وأحزاب المعارضة. ولكن السلطة استمرت ترفض فتح ملف تعديل الدستور بدعاوى عديدة؛ منها: إن إنجاز الإصلاح في مصر لا يتطلب تعديل الدستور، وأن طرح موضوع تعديل الدستور سيخلق حالة من البلبلة والفوضى، باعتبار أن هناك العديد من القضايا التي لا يوجد توافق وطني بشأنها ... إلخ، بل إن الرئيس مبارك أكد في تصريح شهير له على أن المطالبة بتعديل الدستور "باطلة"؛ وذلك قبيل نحو شهر من السير في إجراءات تعديل المادة ٧٦ من الدستور. وبغض النظر عن مبررات رفض فتح ملف تعديل الدستور من قبل السلطة؛ فإنه نظرًا لتزايد المطالب والضغوط الداخلية والخارجية بشأن الإصلاح السياسي في مصر، فقد بادر الرئيس مبارك باتخاذ القرار بشأن تعديل المادة ٧٦ على نحو ما سبق ذكره، كما وعد بتعديلات دستورية في برنامجه، الذي خاض على أساسه الانتخابات الرئاسية التي أُجريت في سبتمبر ٢٠٠٥. وفي هذا السياق، وبرغم "الصيحات الكثيرة داخل أحزاب المعارضة، وداخل المجتمع المدني حول ضرورة تغيير الدستور؛ فإن الاستجابة للموضوع داخل الحزب الوطني الديمقراطي وداخل الدولة المصرية لا تزال جد محدودة، ولا يزال الاتجاه العام هو إجراء عدد من التعديلات القليلة التي يُعتقد أنها تعيد التوازن داخل النظام السياسي المصري بين سلطة رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء، وبين السلطة التنفيذية والتشريعية، وبين سلطة المركز في القاهرة وسلطات الأطراف في الأقاليم؛ وهو الاتجاه الذي ورد ما يعبر عنه في برنامج الرئيس مبارك في انتخابات

الرئاسة، وهو البرنامج الذي تبناه الحزب بعد ذلك في الانتخابات النيابية... إن اجتزاء عدد محدود من مواد الدستور وإدخالها دائرة التعديل اعتمادًا على الأغلبية المريحة للحزب الوطني؛ لن يخلق مجموعة من المشكلات الخاصة بالتوافق الوطني العام فقط، وإنما على الأرجح سوف يخلق مشكلات دستورية وقانونية لا نهاية لها... وربما يكون لدينا عدد غير قليل من أساتذة القانون البارعين، ولكن مهما كانت البراعة، فإن ما جرى للمادة ٧٦ سوف يكون قابلاً للتكرار مرة أخرى؛ حيث نجد مواد مجهضة، ودساتير غير قابلة للتطبيق، وسياسات فاقدة للمصداقية القانونية والشرعية السياسية، وعاجزة في كل الأحوال عن الأخذ بيد البلاد إلى حيث توجد جماعة التقدم في عالمنا"[٣٦].

ومهما يكن من أمر؛ فإن الدستور المصري الذي صدر منذ عام ١٩٧١ في ظل ظروف ومعطيات سياسية واقتصادية واجتماعية ودولية مغايرة؛ قد أصبح يتضمن الكثير من المواد التي تجاوزتها التطورات على أرض الواقع؛ أي أصبحت أحكامها خارج التاريخ، وطالما فُتح ملف تعديل الدستور، فإن من شروط الإصلاح الحقيقي والجاد هو إجراء مراجعة شاملة وأمينة له، بحيث لا يقتصر الأمر على مجرد تعديلات جزئية محدودة؛ "لأن الدستور الحالي لم يعد ملائمًا لمقتضى الحال، ليس فقط لأن فلسفته اشتراكية، وليس فقط لأنه يغلب الدولة على المجتمع، وليس فقط لأنه قابل لطغيان حالة الطوارئ على الحياة العادية، ولكن لأنه لم يعد ملائمًا للعصر الذي نعيش فيه. لقد تغير العالم وتغيرت معه مصر... ولم تعد الوثيقة القانونية الأولى في البلاد ملائمة لاحتياجات المصريين"[٣٧].

وفي ضوء ما سبق، فإن هناك حاجة موضوعية لإجراء مراجعة شاملة للدستور. وقد أكد د. أحمد كمال أبو المجد على هذا المعنى بقوله: "إن حجم التغيرات التي طرأت على البنية السياسية والاجتماعية في مصر... فضلاً عن حجم التغيرات التي طرأت على العالم كله قد صارت تستوجب بغير تردد معاودة النظر في دستور ١٩٧١ بأكمله... ابتداء من المعالم الأساسية للنظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي تنظمه نصوصه... ومرورًا بهيكل السلطة السياسية في المجتمع، والهيئات التي تمثلها، وصورة التوازن الضروري بين اختصاصات كل هيئة منها، حتى لا تبغي إحداها على الأخرى... وأتمنى على رئيس الجمهورية الذي يتم انتخابه في سبتمبر أن تكون من أوائل مبادراته الدعوة إلى انتخاب جمعية تأسيسية، تقوم بوضع دستور جديد واضح التوجه في كبريات المسائل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وأن تعيد هذه الجمعية التأسيسية النظر في هيكل السلطة... سعيًا إلى استعادة التوازن بين المؤسسات الدستورية، في إطار من الحرص على أن تكون عقدة الحياة السياسية كلها بين يدي الشعب"[٣٨]. وفي جميع الحالات، فإنه من المهم كذلك التخلي عن النهج الذي اتبع بشأن تعديل المادة ٧٦ من الدستور؛ حيث إن هذا التعديل خلق مشكلات جديدة، وعمق من حالة الاحتقان السياسي بدلاً من أن يحدث نقلة حقيقية على طريق الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي، لدرجة أن المادة ٧٦ المعدلة هي بحاجة إلى تعديل جديد.

٦. إعادة الاعتبار لهيبة الدولة وسيادة القانون مع التصدي بحسم للفساد:

لا يمكن إنجاز إصلاح حقيقي في مصر ما لم يتم إعادة الاعتبار لهيبة الدولة وسيادة القانون؛ وهذا هو الطريق الرئيسي لمحاصرة الفساد، الذي يعد من المعوقات الرئيسية للإصلاح؛ حيث إن قوى الفساد لا يمكن أن تقبل بإصلاح يقلص من قدرتها على تعظيم مكاسبها. وهذا لن يتحقق إلا من خلال عدم التراخي في تطبيق القانون، فالقوانين واللوائح توضع لتطبق، أما إصدار قانون وعدم تطبيقه أو تطبيقه بشكل جزئي؛ فإنه يصب في خانة تآكل هيبة الدولة. كما أن وضع حد لظاهرة ضعف تنفيذ الأحكام القضائية يعد من المتطلبات الرئيسية لإشاعة حكم القانون في مصر. وبالإضافة إلى ذلك؛ فإن تحويل شعار "لا أحد فوق القانون" إلى واقع علمي هو الطريق الصحيح لتأكيد معنى سيادة القانون. وكل ذلك وغيره لن

يتحقق إلا من خلال ممارسات عديدة؛ منها: التزام الدولة بمختلف أجهزتها ومؤسساتها باحترام القانون، وتنفيذ الأحكام القضائية الصادرة ضدها. وعلى سبيل المثال فإنه يجب ألا نلوم المواطن على مخالفة قواعد المرور إذا كانت سيارات الشرطة هي أول من يخالفها. كما أن توفير الاستقلال الحقيقي والكامل للسلطة القضائية يعد من المتطلبات الجوهرية لترسيخ هيبة الدولة، وتأكيد سيادة القانون، وبالتالي فإن مطالب القضاة ورؤاهم بشأن استقلال السلطة القضائية يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند إصدار قانون جديد للسلطة القضائية؛ بحيث يتعين ألا يُفرض قانون على القضاة لأن هذا في حد ذاته انتقاص من استقلال القضاء.

وإذا كان الفساد ظاهرة عالمية تعاني منها كل الدول والمجتمعات، إلا أن الخطورة في مصر أن الفساد تشعب وأصبح مؤسسة، وبالتالي مطلوب محاصرته على وجه السرعة؛ لأنه سوس ينخر في بنية الدولة والمجتمع، وإذا كانت السمكة تفسد من الرأس؛ فإنه من المهم التصدي بحسم للفساد الكبير أو فساد القمة؛ لأن وجود فساد في قمة أي مؤسسة أو هيئة يشجع على انتشار الفساد في المستويات الأدنى فيها، وهذا لن يحقق إلا من خلال وسائل عديدة؛ في مقدمتها: تأكيد سيادة القانون على نحو ما سبق ذكره، وتفعيل دور أجهزة الرقابة والمساءلة، والالتزام بمبدأ محاسبة من يتورط في قضايا فساد من كبار المسئولين وهو في من منصبه، وليس بعد ترك المنصب . كما أن تحسين دخول ورواتب الموظفين على نحو يمكنهم من مواجهة الارتفاع في الأسعار يعتبر من المتطلبات الرئيسية للحد من الفساد فى أجهزة الدولة ومؤسساتها.

٧. مواصلة ممارسة الضغوط، وطرح المطالب المجتمعية بالإصلاح من خلال الأساليب السلمية:

إن من أهم شروط الدفع في اتجاه الإصلاح الحقيقي في مصر؛ هو حرص القوى والتيارات والحركات السياسية والاجتماعية صاحبة المصلحة في الإصلاح على تعزيز قواعدها الاجتماعية، مع استمرار المطالبة بالإصلاح، من خلال الأساليب السلمية والمشروعة، فضلاً عن التنسيق فيما بينها لتعزيز قدرتها على تكثيف وممارسة الضغوط السلمية على السلطة؛ من أجل تطبيق الإصلاح الحقيقي وليس الشكلي.

وفي هذا السياق يبرز دور الحركات السياسية الجديدة التي ظهرت كجزء من عملية الحراك السياسي التي شهدتها مصر خلال السنوات الأخيرة، كما يبرز دور جماعات ومنظمات حقوق الإنسان، وغيرها من منظمات المجتمع المدني، فضلاً عن الدور الذي يتعين أن ينهض به المثقفون في إشاعة ثقافة الإصلاح، وطرح البدائل، والتحذير من مغبة اختطاف عملية الإصلاح، والانحراف بها عن مسارها الحقيقي من قبل قوى وفئات انتهازية لا يهمها سوى تحقيق مصالح شخصية أو عائلية أو فئوية ضيقة.

وخلاصة القول: إن مصر تواجه في الوقت الراهن أزمة بنيوية عميقة، وهي تقف عند مفترق طرق خطير؛ فإما أن تتحرك بجدية وفاعلية على طريق الإصلاح الحقيقي والشامل، وإما أن تنزلق إلى أوضاع كارثية تتزايد في ظلها ظواهر التطرف والعنف والجريمة، بكل ما يصاحبها من فوضى وعدم استقرار سياسي واجتماعي، واحتقان طائفي. ولتجنب هذا المصير المأساوي، فإنه من الضروري وضع الدعوة إلى تأسيس عقد اجتماعي جديد في مصر موضع التطبيق الفعلي والجاد؛ وذلك من خلال تبني مشروع وطني للإصلاح الشامل، تكون غايته تكريس مبدأ المواطنة كأساس للعلاقة بين الحاكم والمحكوم، وتحقيق سيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان، وتوفير ضمانات تكافؤ الفرص أمام الجميع، مع تحقيق العدالة في توزيع أعباء الإصلاح وعوائده. وحتى يحقق هذا المشروع الأهداف المرجوة منه لا بد وأن يستند إلى توافق وطني حقيقي على المبادئ والأهداف الرئيسية، فضلاً عن ربط تنفيذه بخطط وبرامج زمنية محددة. ولن يتحقق هذا إلا إذا قويت شوكة القوى صاحبة المصلحة في الإصلاح من ناحية، وتم محاصرة وتفكيك القوى المضادة للإصلاح من ناحية أخرى. فهل يمكن أن يتحقق ذلك؟؟.

هذا هو التحدي !!

الهوامش

(١) لمزيد من التفاصيل، انظر:

التقرير السنوي عن "الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية"، الذي يصدر سنويًا عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

(٢) لمزيد من التفاصيل، انظر:

د. حسنين توفيق إبراهيم ود. حامد عبد الماجد قويسي، "الانتخابات التشريعية ومستقبل التطور السياسي والديمقراطي في مصر"، دراسة قيد النشر.

(٣) لمزيد من التفاصيل بشأن مستجدات السياسة الأمريكية تجاه قضية الديمقراطية في الوطن العربي، ومعضلة فجوة المصداقية التي تواجهها بهذا الخصوص انظر:

د. حسنين توفيق إبراهيم، الولايات المتحدة الأمريكية وقضية الديمقراطية في العالم العربي (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بجريدة الأهرام، كراسات استراتيجية، العدد ١٣٠، المجلد الثالث عشر، ٢٠٠٣).

(٤) لمزيد من التفاصيل، انظر:

د. حسنين توفيق إبراهيم، ثورة المعلومات والتطور الديمقراطي في العالم العربي (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، سلسلة كراسات استراتيجية، العدد ١٣٩، مايو ٢٠٠٤)؛ ولنفس المؤلف، "العوامل الخارجية والتطور الديمقراطي في مصر: المحددات والأبعاد"، شئون اجتماعية، العدد ٧٧(ربيع ٢٠٠٣).

(٥) لمزيد من التفاصيل، انظر :

جميل مطر،"انحسار الأحزاب المصرية وانتعاش بدائلها"، إسلام أون لاين (٢٠٠٥/٩/٣).

Joel Beinin, "Popular Social Movements and the Future of Egyptian Politics," Middle East Report Online (March 10,2005); Mona El- Ghobashy, " Egypt Looks Ahead to Port entous," Middle East Report on line (February 2, 2005).

(٦) لمزيد من التفاصيل، انظر:

يسري عزباوي، "دور المجتمع المدني في رقابة انتخابات مصر"، إسلام أون لاين (٢٠٠٥/١١/٢٠).

(٧) لمزيد من التفاصيل، انظر :

Nathan J. Brown and Heshem Nasr," Egypt's Judges Step Forward," Policy Outlook, CARNEIGE ENDOWMENT (May2005).

(٨) لمزيد من التفاصيل حول هذه الوثائق والمبادرات، انظر:

ملف "الإصلاح السياسي في مصر: الطريق الوعر"، الجزيرة نت، الملفات الخاصة، ٢٠٠٥.

(٩) د. حازم الببلاوي،"عن عجز الموازنة"، الأهرام (٢٠٠٦/٢/١٩)؛ ولمزيد من التفاصيل حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية لسياسات الإصلاح الاقتصادي في مصر، انظر:حسنين توفيق إبراهيم، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في مصر: خبرة ربع قرن في دراسة النظام السياسي المصري (كتاب قيد الطبع).

(١٠) لقد اعتاد كل وزير جديد سواء للتربية والتعليم أو التعليم العالي، أن يدشن عهده بالحديث عن خطة جديدة للإصلاح، وهذه ظاهرة تكاد أن تكون عامة بما يعني غياب تقاليد التراكم في العمل التنفيذي.

(١١) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Michael Dunne, "Evaluating Egyptian Reform," CARNEGE PAPERS, Number 66(January 2006); Issandr El Amrani," Controlled Reform in Egypt : Neither Reformist nor Controlled ," Middle East Report Online (December15,2005).

(١٢) لمزيد من التفاصيل، انظر:

فهمي هويدى، "بين تراجيديا الوفد وكوميديا حكومة الظل"، الأهرام، ٢٠٠٦/١/٢٤؛ صلاح الدين حافظ، "هذا السوس السياسي"، الأهرام (٢٠٠٦/١/٢٥).

(١٣) لمزيد من التفاصيل، انظر:

د. يونان لبيب رزق، "انتخابات غير مسبوقة: الوهن الحزبي"، الخليج الإماراتية (٢٠٠٦/١/١٣).

(١٤) لمزيد من التفاصيل، انظر:

د. حسنين توفيق إبراهيم، التحول الديمقراطي والمجتمع المدني في مصر: خبرة ربع قرن في دراسة النظام السياسي المصري (كتاب تحت الطبع).

(١٥) لمزيد من التفاصيل، انظر :

د. أحمد كمال أبو المجد، "الإصلاح الدستوري ومستقبل نظامنا السياسي"، الخليج الإماراتية (٢٠٠٥/٨/٤).

(١٦) لمزيد من التفاصيل، انظر :

الأهرام (٢٠٠٦/١/٢٦).

(١٧) المرجع السابق . ولمزيد من التفاصيل حول خلفيات العلاقة بين الدولة والإسلاميين انظر:

Hesham Al-Awadi," Mubarak and the Islamists: Why did the "Honeymoon" End," Middle East Journal, Volume 59,Number1(Winter 2005).

(١٨) لمزيد من التفاصيل، انظر :

د. حسنين توفيق إبراهيم ود. حامد عبد الماجد قويسى، "الانتخابات التشريعية ومستقبل التطور السياسي والديمقراطي في مصر"، دراسة قيد النشر.

Amr Hamzawy and Nathan J. Brown," Can Egypt's Troubled Election Produce a more Democratic Future", Policy Outlook ,CARNEGIE ENDOWMENT (December 2005).

(١٩) لمزيد من التفاصيل، انظر:

د. حسنين توفيق إبراهيم، التحول الديمقراطي والمجتمع المدني في مصر ....، مرجع سبق ذكره، الفصل العاشر.

(٢٠) نقلاً عن: الأهرام (٢٠٠٦/١/٢٣).

(٢١) لمزيد من التفاصيل، انظر:

مكرم محمد أحمد، "قراءة محايدة في بيان الحكومة"، الأهرام (٢٠٠٦/٢/٤).

(٢٢) د. عبد المنعم سعيد، "الحاجة إلى فكر جديد فعلاً"، الأهرام (٢٠٠٥/٢/١٣).

(٢٣) صلاح الدين حافظ، "ويسألونك عن الإصلاح .. أين هو؟"، الخليج الإماراتية (٢٠٠٦/٣/١).

(٢٤) لمزيد من التفاصيل، انظر:

فهمي هويدى، "محنة أحزاب المعارضة المصرية"، الأهرام (٢٠٠٥/٩/١٣).

(٢٥) لمزيد من التفاصيل، انظر:

أيمن السيد عبد الوهاب، "المجتمع المدني: حدود دور الجمعيات الأهلية والنقابات في التحول الديمقراطي"، في: د. وحيد عبد المجيد (محرر)، التطور الديمقراطي في مصر: البرلمان والأحزاب والمجتمع المدني في الميزان (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ط١، ٢٠٠٣).

(٢٦) لمزيد من التفاصيل، انظر:

هويدا عدلي رومان، "النقابات العمالية بين العمال والدولة ١٩٨٢-١٩٩٢"، في: د. محمد صفي الدين خربوش (محرر)، .....؛ سامية سعيد إمام،" الحركة النقابية العمالية في مصر"، الاتحاد العام لنقابات عمال مصر،" في: د. أحمد عبد الله (محرر)، هموم مصر وأزمة العقول الشابة (القاهرة: مركز الجيل للدراسات الشبابية والاجتماعية، ط١، ١٩٩٤).

(٢٧) لمزيد من التفاصيل، انظر:

د. أماني قنديل، عملية التحول الديمقراطي في مصر (القاهرة : مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية ودار الأمين للنشر والتوزيع، ط١، ١٩٩٥)، ص ص ١٥٤- ١٥٥.

(٢٨) أيمن السيد عبد الوهاب، مرجع سبق ذكره .

(٢٩) أمين هويدى، "إدارة الأزمة الكارثة لغرق العبارة السلام بوكاشير ٩٨"، الأهرام، ٢٠٠٦/٢/٢٨.

(٣٠) لمزيد من التفاصيل، انظر:

د. عمرو هاشم ربيع، الرقابة البرلمانية في النظم السياسية: دراسة في تجربة مجلس الشعب المصري (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ط١، ٢٠٠٢)، ص ١٢٨.

(٣١) د. عبد المنعم سعيد، "بناء المصداقية أولاً...!"، الأهرام (٢٠٠٦/٢/٧).

(٣٢) لمزيد من التفاصيل، انظر:

د. عمرو الشوبكى (محرر)، إسلاميون وديمقراطيون: إشكاليات بناء تيار إسلامي ديمقراطي (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ط١، ٢٠٠٤) .

Bassma Kodmani, "The Dangers of Political Exclusion: Egypt's Islamist Problem", CARNEGIE PAPERS, Number 63 (October 2005).

(٣٣) لمزيد من التفاصيل، انظر:

د. عبد المنعم سعيد، "الحاجة إلى فكر جديد فعلاً"، الأهرام (٢٠٠٦/١/١٣). وانظر كذلك: د. جمال عبد الجواد، بعد اختيار قيادات جديدة للحزب الوطني: الانتقال إلى مرحلة الإصلاح من أسفل"، الأهرام (٢٠٠٦/٢/١٣)؛ د. عمرو الشوبكى"، مصر..الحزب الوطني بحاجة لحزب"، إسلام أون لاين (٢٠٠٥/١١/١).

(٣٤) لمزيد من التفاصيل، انظر:

د. عبد المنعم سعيد، "بناء المصداقية أولاً!"، مرجع سبق ذكره.

(٣٥) لمزيد من التفاصيل، انظر:

د. حسن أبو طالب، "الحياة الحزبية بين الاحتجاج والإصلاح"، الأهرام (٢٠٠٦/١/٢٤)؛ د. عبد المنعم سعيد، "مراجعة الجماعة الليبرالية"، الأهرام (٢٠٠٥/١٢/١٩)؛ د. مجدى سعيد، "مصر بحاجة إلى تيار يسارى جديد"، إسلام أون لاين (٢٠٠٦/١/١٦).

(٣٦) د. عبد المنعم سعيد، "الحاجة لتغيير الدولة المصرية!"، الأهرام (٢٠ /٢/٢٠٠٦).

(٣٧) د. عبد المنعم سعيد، "تغيير لا تعديل"، الأهرام (٢٣/١/٢٠٠٦).

(٣٨) د. أحمد كمال أبو المجد، "الإصلاح الدستوري ومستقبل نظامنا السياسي"، الخليج الإماراتية (٤/٨/٢٠٠٥).